الفصل الخامس

جامعة القدس المفتوحة في فلسطين
وجامعة كل شخص في إسرائيل

تقع فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي طول ٣٤,١٥ و ٣٤,٤٠ ، ودائرتي عرض ٢٩,٣٠ و٣٣,١٥ شمالاً ، ولهذا الموقع أهميته الاستراتيجية المتزايدة على مر العصور.

وتبلغ مساحة فلسطين ٢٧٠٠٩كم٢، احتل منها الصهاينة في إسرائيل عام ١٩٤٨ (٢٠٧٠٠ كم٢) أو ما نسبته ٧٧% من المساحة الكلية، وبقي في أيدي العرب أهل فلسطين الباقي، ونسبته ٢٣% فقط من إجمالي مساحة فلسطين، تمثل الضفة الغربية لنهر الأردن منها ٢٠% ، كما يمثل قطاع غزة ٣%. وقد قامت إسرائيل بلحتلال هاتين المنطقتين بعد عدوان ١٩٦٧م.

وفلسطين أرض عربية ظل يسكنها العرب قبل المؤامرات عليها وعليهم، أغلبية مسلمة، وأقلية مسيحية وأقلية يهودية. وكانت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين واليهود تسير في توافق وانسجام.

استمر الحكم المصري على الشام حتى عام ١٨٤٠م. وقام العثمانيون بتدعيم الحكم المركزي، وما يعنيه من فرض السيطرة العسكرية التركية، وتقليل نفوذ المشايخ والعائلات، ومع هذا سمح لبعض العائلات الفلسطينية العربية بقدر كبير من النفوذ، إذ ظهرت الحاجة إلى تعزيز أهمية المدن مع التوسع والازدهار الاقتصادي الذي شهدته فلسطين. وكانت مجالس المدن واقعة تحت سيطرة مندوبي هذه العائلات، ومنها عائلة النمر، وعائلة طوقان، وعائلة خالد، وعائلة الحسيني.

ورغماً عن السياسة التركية المركزية نجد أن الفلسطينيين قد احتفظوا بقدر كبير من الحرية في إدارة شئونهم.

ونظراً للأهمية البالغة للقدس، فإنها حولت بدءاً من عام ١٨٧٤م إلى سنجق مستقلة، ونتج عن ذلك أن صار حاكم القدس مسئولاً بشكل مباشر أمام السلطان في استنبول.

وقد تم تأسيس جمعيات أحباء صهيون في روسيا ورومانيا في الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٨٨٠م، وتولت هذه الجمعيات الدعوة إلى الاستيطان الزراعي في أرض فلسطين، وشهد عام ١٨٧٠ إنشاء مدرسة زراعية في شمال يافا تأكيداً لذلك.

ثم بدأت موجة الهجرة اليهودية الصهيونية الأولى عام ١٨٨٢م ، وهي بداية لمرحلة التسلل الصهيوني إلى أرض فلسطين. وكانت هجرة واسعة المدى، أعضاؤها أساساً من روسيا، وكان من بينهم عديد من أعضاء أحباء صهيون. كما صدر في نفس العام كتاب (بنكسر) : التحرر الذاتي ، الذي يدعو إلى إنشاء وطن قومي لليهود، كما وصل إلى فلسطين أعضاء حركة بيلو *Bilu* ، التي كانت تدعو إلى إحياء الشعب اليهودي بالتوطن في أرض فلسطين، وكانوا أول جماعة منظمة من المستعمرين الأوائل الذين يطلق عليهم الصهيونيون (الرواد الأوائل).

ويشهد عام ١٨٩٠ تأسيس لجنة اللغة العبرية بقيادة (بن يهودا) أبي اللغة العبرية، كجزء من صراعه لإحياء العبرية كلغة حديثة.

وينشر تيودور هرتزل أبو الصهيونية السياسية عام ١٨٩٦ كتابه: الدولة اليهودية، مؤكدا أن إنشاء دولة يهودية يعد حلاً لمشكلة مناهضة السامية كما ادعى.

نعود فنكرر أن اليهود كانوا يعيشون في فلسطين جنباً إلى جنب مع المسيحيين والمسلمين في أمان وسلام. وقد اتجه اليهود بأطماعهم في فلسطين منذ أمد بعيد، فهم يعتبرونها أرض المعاد أو الميعاد. وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نمو الحركة الصهيونية ، وهي حركة هدفها إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين، يعود إليها اليهود، توطئة لإقامة إسرائيل الكبرى. وتزعم هذه الحركة تيودور هرتزل، صاحب الكتاب المعروف (الدولة اليهودية) كما ذكرنا من قبل. وعقد أول مؤتمر يهودي عالمي في بال بسويسرا في أغسطس ١٨٩٧م، رأسه هرتزل، وأنشئت على إثره المنظمة الصهيونية العالمية. وبدأت جهود إنشاء إسرائيل، بشكل أكثر تنظيماً.

وتبدأ منذ عام ١٩١٦ مرحلة التغلغل الصهيوني إلى الأراضي الفلسطينية. وقد بدأ التمهيد لهذه المرحلة بمؤامرة بريطانية فرنسية كبرى عندما اجتمع المندوب الفرنسي (جورج بيكو) والمندوب البريطاني (مارك سايكس) عام ١٩١٦م، ووضعا معاً مشروعاً يحدد مصير الأجزاء العثمانية التي ترغب فرنسا وبريطانيا في الاستيلاء عليها. وتم بموجب اتفاق (سايكس بيكو) عام ١٩١٦ وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، بإقامة إدارة دولية خاصة في معظم فلسطين.

وتستمر المؤامرات ، ويستمر غدر بريطانيا، وتتعهد حكومتها بالتزام جديد مع زعماء اليهود، عرف بتصريح أو وعد بلفور، استجابة لقرارات المؤتمرات السنوية للحركة الصهيونية، التي ادعت أن اليهود يجب أن يعودوا إلى أرضهم في فلسطين لينشئوا دولة إسرائيل، وطالبوا الدول الأوربية الكبرى بمساعدتهم في تحقيق أطماعهم.

وقد وثّق زعماء الصهاينة في إنجلترا علاقاتهم وصلاتهم بالحكومة البريطانية، حتى نالوا منها هذا الوعد الذي أصدره بلفور وزير الخارجية البريطانية. وفيما يلي نص هذا التصريح :

عزيزي اللورد روتشيلد:

أعبر لكم عن بالغ سروري إذ أنقل إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي بالعطف على الأماني اليهودية الصهيونية وهو التصريح الذي عُرض على مجلس الوزراء ونال موافقته.

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وستبذل أقصى مساعيها في تحقيق هذا الهدف على أن يكون مفهوماً أن شيئاً لن يعمل قد يكون من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف الجالية غير اليهودية في فلسطين ولا بالحقوق ولا بالوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر. وأكون ممتناً إن أحطتم المنظمات الصهيونية علماً بهذا التصريح.

المخلص

آرثر جيمس بلفور

عوامل كثيرة كانت وراء هذا التصريح، منها:

- استمالة اليهود الموجودين في ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهم من ذوي النفوذ الكبير في الدوائر السياسية والمالية والإعلامية، لتأييد هذه البلاد لإنجلترا في الحرب.
- تأييد اليهود بريطانيا في احتلال فلسطين تمهيداً لإنشاء الوطن القومي لهم، تخلصاً من النص الذي ورد في اتفاق (سايسكس بيكو) عن وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وتمكيناً لبريطانيا من حماية مركزها في مصر وسيطرتها على قناة السويس.

- زرع جسم غريب يتبع الغرب المستعمر في قلب البلاد العربية الإسلامية، يقسمها، ويقطع التواصل بينها، وينهك قواها.

وتبدأ مع عام ١٩١٧م مرحلة التغلغل الصهيوني في فلسطين إذ توالت الهجرات اليهودية الصهيونية إليها. وحتى عام ١٩١٧ كان هناك أقلية ضعيفة من اليهود في فلسطين لا يتوقع منها خطر، وكانوا يعيشون هناك في أمان، عكس ما كانت عليه الحال في أوربا حيث كانوا يعانون الاضطهاد.

وبدأ تنفيذ الوعد باستبدال الإدارة المدنية التي يرأسها المندوب السامي الإنجليزي- اليهودي الديانة- بالإدارة العسكرية وأخذ اليهود يزيدون عددهم بأسلوبين:

١-تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين.

٢-شراء الأراضي من العرب.

وقام اليهود بإنشاء الوكالة اليهودية، وكانت بمثابة مستشار للحكومة البريطانية في الأمور المتصلة بفلسطين. وأخذ اليهود يتوسعون في بناء المدارس والجامعات والمؤسسات العسكرية الإرهابية، وزادت الهجرة اليهودية بعد طردهم من ألمانيا بعد تولي هتلر الحكم هناك.

وحدثت ثورات عربية في فلسطين ضد الاستيطان اليهودي والسياسة البريطانية، وشكلت لجنة تحقيق ملكية عام ١٩٣٧م، واقترحت اللجنة تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق على النحو الآتي:

١- دولة يهودية في الأماكن ذات الأكثرية اليهودية، تمتد على الساحل من حدود لبنان إلى يافا.

٢-دولة عربية في الأجزاء الباقية تضم إلى شرق الأردن.

٣-منطقة انتداب بريطاني في الأماكن المقدسة بما فيها القدس، وقد رفض العرب هذه المقترحات، لأنها قسمت فلسطين وأقرت إنشاء دولة يهودية.

وتتجدد الثورة وتعتقل السلطات البريطانية الهيئة العربية العليا، وهي بمثابة الحكومة المسئولة ، وتنفي أعضاءها إلى جزيرة (سيشل) بالمحيط الهندي، مما زاد الثورة اشتعالا.

وتتضخم المشكلة الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية لهجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين، ومع انتهاء الحرب ظهر التأييد الأمريكي القوي لخطة تهجير يهود

أوربا إلى فلسطين، وتتشكل لجنة بريطانية أمريكية ١٩٤٦م تقر بحق كل يهودي في الهجرة إلى فلسطين.

وتنظر الأمم المتحدة القضية عام ١٩٤٧ ويصدر قرار بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق على غرار ما اقترحته لجنة التحقيق الملكية البريطانية عام ١٩٣٧م. وأخذت العصابات اليهودية - وبخاصة الهاجاناه - تقوى نفوذها وأوضاعها وتجلب السلاح وتدرب الرجال على القتال، وقادت حرب عصابات مع العرب وجيشهم الذي كونوه وهو جيش التحرير العربي، الذي ضم متطوعين من بلاد عربية عديدة. وارتكب اليهود جرائم حرب في هذه الفترة، منها مذبحة دير ياسين بقيادة مناحم بيجن - رئيس وزرائهم فيما بعد - قتلوا الأطفال والنساء والشيوخ، ومذابح أخرى شارك فيها من صاروا من بعد زعماء الدولة كإسحق شامير رئيس الوزراء الأسبق، وآرييل شارون رئيس الوزراء.

وفي نوفمبر ١٩٤٧م اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل - طبقاً لقرارها التقسيم- كدولة مستقلة، وعين ديفيد بن جوريون كأول رئيس وزراء لها. ومع نشأة الدولة بدأت هجرة جماعية للاجئين اليهود من أوربا إلى إسرائيل. وقد كان عدد السكان اليهود عام ١٩٤٧ حوالي ستين ألفاً، صاروا عام ١٩٥٧ حالي ٢ مليون يهودي. وينبغي أن يذكر هنا أن إعلان الاستقلال في ١٤ مايو ١٩٤٨ قد نص على أن : دولة إسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة لليهود من جميع البلاد، كما أنه في عام ١٩٥٠م صدر قانون يعطي كل يهودي يرغب الاستقرار الحق في دخول إسرائيل.

ونشبت حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ، وبسبب التآمر الدولي والخيانة العربية والضعف العربي والغدر الإسرائيلي هُزم العرب، وكانت النتيجة النهائية إنشاء دولة إسرائيل التي اعترفت بها القوى الكبرى؛ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها.

وقد زادت هجرة اليهود من البلاد العربية، ومنها مصر بعد ثورة ١٩٥٢م وبخاصة بعد صدور قوانين تمصير البنوك وشركات التأمين عام ١٩٥٦م، ثم بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية في مصر، وما تبعها من تأميم عام ١٩٦١م. كما زادت الهجرة من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، وبخاصة في أعقاب انهياره في نهاية الثمانينيات.

أولاً : جامعة القدس المفتوحة في فلسطين

ظل الشعب الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨م – رغم ما مرّ به وبوطنه من مؤامرات وغدر – يعيش على أرضه فلسطين ، و لم يكن عدد اليهود حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م يتجاوز خمسة وخمسين ألفاً بنسبة ٨% من مجموع سكان فلسطين ، لكن تزايد الهجرات اليهودية إلى فلسطين، في عهد الانتداب البريطاني ، الذي عمل بجد لإقامة وطن قومي لليهود تنفيذاً لتصريح بلفور، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد اليهود عند إعلان قيام إسرائيل في الخامس عشرين من يونيو عام ١٩٤٨م إلى ٦٥٠ ألف نسمة، ليمثلوا مع ذلك حوالي ٣١,٥% من إجمالي سكان فلسطين.

وسعت السياسة الإسرائيلية العنصرية إلى أن تتزامن عمليات تهجير اليهود وتوطينهم داخل فلسطين مع إخراج الفلسطينيين من وطنهم. بدأ ذلك منذ عام ١٩٤٨م عندما تم إخراج ٤٥٠ ألف فلسطيني إلى البلاد العربية والأجنبية، وإدخال حوالي ٧٠٠ ألف يهودي من جميع أنحاء العالم إلى إسرائيل. ثم يحدث نفس الأمر مرات عديدة، منها عام ١٩٦٧م.

ونتج عن هذا الوضع تشتت الفلسطينيين في الداخل والخارج، وهو ما يعبر عنه الشكل الآتي :

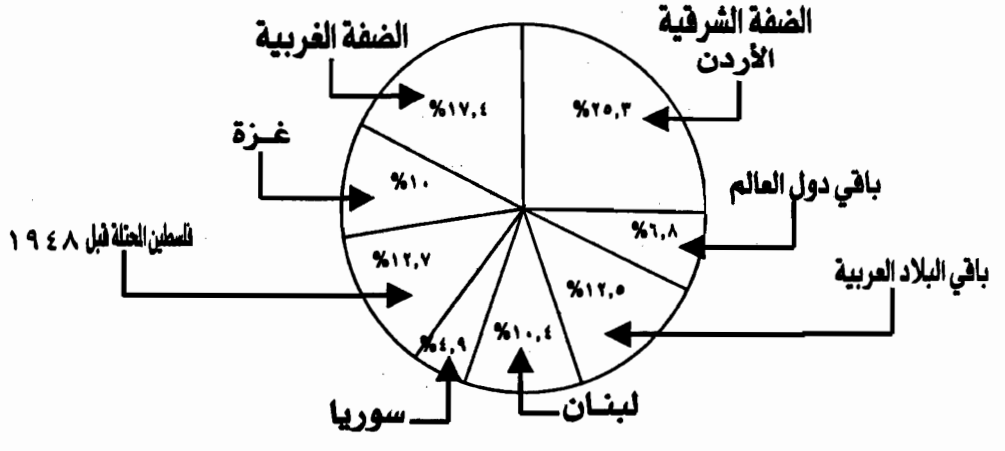

ومن الشكل نرى كيف توزع الفلسطينيون في أنحاء الأرض، وقل عدد الذين يقيمون في فلسطين المحتلة إلى حوالي ثُمن عدد السكان.

الواقع التعليمي:

كان الفلسطينيون خلال خضوع بلادهم لحكم الدولة العثمانية يمارسون حريتهم في إدارة شئون تعليمهم، وعندما جاء الاحتلال البريطاني كان هناك تعليم، إلى الدرجة التي جعلتهم يتدخلون لتنظيمه وإدارته، وادّعوا أنهم يهتمون بتطويره كماً وكيفاً. وقد أعلنوا - كما يقول عبدالقادر يوسف - أن التعليم لدى عرب فلسطين كان من أفضل نظم التعليم المعروفة في المنطقة، وأنه يعتبر من حيث أهميته وجدواه بعد التعليم اللبناني.

وبعد قيام إسرائيل خضع التعليم في الضفة الغربية لنهر الأردن لقوانين التعليم الأردنية، ونظام التعليم الأردني ومحتواه، دون أن تكون هناك خصوصية للفلسطينيين أبناء هذه الضفة. وحدث نفس الأمر في قطاع غزة الذي وضع تحت الإشراف المصري، وتم تطبيق مناهج التعليم المصرية فيه. كما قامت الإدارة المصرية ووكالة غوث اللاجئين بتوفير المدارس والمعلمين، واستمرت هذه الحال حتى عام ١٩٦٧م.

وبدأ التدخل الإسرائيلي في كل مناحي الحياة في الضفة الغربية وغزة بعد احتلالها عام ١٩٦٧م، وسعت إسرائيل إلى طمس الهوية الفلسطينية العربية، واتسمت السياسات الإسرائيلية بما يلي :

١-الاستمرار في فرض سياسات نشر الجهل ضد السكان العرب والحيلولة دون تنميتهم.

٢- فرض العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، وإرغامهم على الانصياع لتعليمات السلطة الإسرائيلية.

٣-الاعتقالات الجماعية وتقييد حركة السكان الفلسطينيين بين مدن فلسطين وقراها.

ومن هنا فإن تعمد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إهمال تعليم الفلسطينيين يأتي ضمن سياسة التجهيل المتعمدة، كما يأتي تحريف المسميات والقيم الحضارية والتاريخ العربي ضمن سياسة صهيونية عنصرية.

وأخذ التدخل الإسرائيلي السافر في أمور تعليم الفلسطينيين سبلاً عديدة، من أهمها:

١-تعيين ضباط للتربية والتعليم يرتبطون بالإدارة العسكرية الإسرائيلية.

٢-التدخل في منظومة المناهج الدراسية، وقد أخذ أشكالاً مختلفة، منها طمس اسم فلسطين من الخرائط وحذف العبارات والمحتوى الوطني نثراً وشعراً من كتب اللغة العربية والدراسات الاجتماعية وغيرها.

٣-تحديد الكتب المدرسية والثقافية الممنوع تداولها.

٤-إغلاق المدارس والجامعات، ومنع الطلاب من دخولها بين الحين والآخر بممارسة شتى أنواع الضغوط.

وطبيعي أن تؤدي هذه الإجراءات إلى التدهور التعليمي في فلسطين ولا سيما غياب الاستقلال الوطني، وبفعل عدو يسعى إلى أن تكون التربية أداته في بناء مجتمع عنصري، تخلق بين أفراده الشعور العميق بحب الأرض، والتأكيد على الريادة اليهودية الصهيونية، وإحياء اللغة العبرية، وتنمية الروح العسكرية وكراهية العرب.

وتتضح الصورة أكثر إذا عرفنا أن أكثر من مليون من العرب الفلسطينيين يقطنون الضفة الغربية التي تخضع فعلياً للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م ، ويعمل حوالي ٣٠% من القوى العاملة الفلسطينية من الشاب داخل إسرائيل، وهم غالباً من المتسربين من التعليم ومن الفقراء المضطرين لترك التعليم ودخول سوق العمل كعمال غير مهرة.

وقد بينت الدراسات أن ثلثي الملتحقين بالصف الأول الابتدائي هم الذين ينهون المرحلة الابتدائية، والثلث الباقي يفقد بين الرسوب والتسرب، كما أن ثلثاً آخر يتساقط قبل نهاية المدرسة الثانوية. وهذا يعني أن ثلث الفوج الملتحق بالمدرسة الابتدائية فقط هو الذي ينهي تعليمه الثانوي.

أما في قطاع غزة فإن حوالي ثلاثة أرباع مليون فلسطيني يقيم به، ويتعرض الطلاب لظروف ليست بعيدة أو مختلفة عن أقرانهم طلاب الضفة الغربية.

ويعاني التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة من مشكلات عديدة، إذ إن عدد الجامعات في الضفة الغربية محدود، والتخصصات العملية بها محدودة أيضاً. وقد بينت الدراسات أن حوالي ثلثي الطلاب الذين يتقدمون للالتحاق بجامعات الضفة الغربية (جامعات بيت لحم، وبيرزيت، والنجاح، والقدس، والخليل) لا تتاح لهم فرص الدراسة بها، مما يدفعهم إلى البحث عن فرص أخرى مثل كليات المجتمع (الدراسة بها مدتها عامان) وهي بدورها غير قادرة على الاستيعاب، أو السفر إلى الخارج

للذين يستطيعون - وطبيعي أنهم قلّة - والغالبية بالتالي تتجه إلى سوق العمل بلا تعليم عالٍ.

ويضاف إلى ما تقدم أن الجامعات الفلسطينية تعمل في ظروف قاسية يفرضها الاحتلال الإسرائيلي وقيوده، وإغلاقه المستمر لها. كما تجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين المقيمين بالبلاد العربية لا يحصلون على فرص تعليمية متكافئة مع أبناء هذه البلاد، مما يضطر بعض من لا تتاح له هذه الفرص إلى البحث عنها في الخارج إذا استطاع تحمل النفقات المطلوبة، أو الحرمان من التعليم العالي.

ويمكن الخروج مما سبق جميعه بأن:

١) تعليم الفلسطينيين تعليم له وظيفة سياسية اقتصادية قومية ملحة بالدرجة الأولى، فهو الأداة الرئيسية لبناء جيل وطني واعٍ بقضية بلاده، قادر على مواجهة الغزو والاحتلال الصهيوني، وبناء اقتصاده بنفسه. إنه بحق صمام الأمن القومي الفلسطيني العربي.

٢) ثمة حاجة إلى تحديد تعليمي يجعل النظام التعليمي الفلسطيني نظاماً يعالج الواقع الوطني قومياً وسكانياً وتعليمياً، يتجاوز التشتت، ويصل إلى المواطن أينما كان، ويؤكد على الهوية القومية، ومن هنا كانت جامعة القدس المفتوحة ضرورة وطنية وقومية، وأفق جديد للتعليم العالي.

أهداف جامعة القدس المفتوحة ومسئولياتها:

تنطلق فلسفة جامعة القدس المفتوحة وأهدافها التربوية من وعيها برسالتها، بوصف هذه الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية تدريبية تهدف إلى المساهمة في بناء الإنسان وتنمية المجتمع. والتزاما من الجامعة بهذه الرسالة تسعى جامعة القدس المفتوحة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١-الإسهام في تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم ، وذلك عن طريق:

أ) توسيع فرص التعليم العالي والإسهام في حل المشكلات الناجمة عن عجز مؤسسات التعليم العالي التقليدية عن استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي من قبل الذين يمتلكون الرغبة والقدرة.

ب) توفير فرص التعليم العالي والتدريب للفئات المحرومة أو التي فاتتها هذه الفرص نتيجة لظروف خاصة أو عامة.

ج) توفير فرص المزاوجة بين التعلم والعمل للفئات المنخرطة في سوق العمل.

٢- توفير فرص التعلم والتدريب المستمرين في أثناء الخدمة وذلك لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجالات المعرفة، ولتطوير الكفايات ورفع مستوى الأداء والإنتاج بين العاملين.

٣- الإسهام بدور تثقيفي وتدريبي عام. وفي هذا المضمار يمكن للمواطن دراسة مقررات معينة مختارة لا تؤدي بالضرورة إلى حصوله على درجة جامعية، وإنما على شهادة بالمقررات المحددة التي اختارها لإثراء معرفته في مجالات معينة يراها نافعة لذاته ولعمله.

٤- إعداد الطالب، من خلال البرامج الدراسية المصممة في ضوء فلسفة الجامعة، لكي يتخرج إنسانا مستقلا، يمتلك المعارف والمهارات والأدوات الكافية، ويتسم بروح المبادرة والريادة والفاعلية والتنظيم والقدرة على استيعاب الظروف المحيطة به والتفاعل معها، مما يمكنه من الاعتماد على النفس والتشغيل الذاتي *Self-Employment* وتأسيس وإدارة مشروعات مجدية، سواء بمفرده أو بالتعاون مع غيره، مع تقوية اتجاهات العمل المؤسسي.

وتنحو الجامعة في هذا إلى تحرير الدراسة الجامعية من الأغراض الضيقة كالسعي وراء الوظيفة في سوق الوظائف المحدودة، والتي دفعها في اتجاهات أكثر اتساعا وتنوعا في آفاقها والفرص العملية التي تؤدي إليها. ويدخل هذا في معالجة أوضاع البطالة بين حملة الدرجات الجامعية، التي يعود أحد أسبابها إلى توجيه الدراسة نحو الوظيفة بدلا من التوجيه نحو التشغيل الذاتي.

٥- تقديم برامج دراسية مصممة لتلبية الاحتياجات الوطنية العامة على مستوى الوطن العربي وسوق العمل وخطط الإنماء الشامل على أسس علمية مدروسة سلفا، لكي لا يؤدي توسيع قاعدة التعليم العالي إلى تفاقم أوضاع البطالة في أوساط حملة الدرجات الجامعية، وذلك انسجاما مع سياسة الجامعة في الربط بين التعليم العالي من جهة، وبين حاجات الوطن للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والتقني، إلى جانب الأهداف المتنوعة لطالبي العلم والمعرفة من جهة أخرى.

٦-الإسهام في الحد من نزوح الطلبة إلى خارج الوطن طلبا للتحصيل العلمي. وفضلا عن ذلك فإن الجامعة تخطط إلى إعداد خريج قادر على التشغيل الذاتي وتأسيس المشروعات المجدية في محيطه، كذلك تهدف إلى دعم اقتصاد الأرض والبيت من خلال برنامجي: (الزراعة) و (التنمية الاجتماعية والأسرية).

٧- الإسهام في تكوين شخصية عربية ثقافية تربوية موحدة أو متجانسة، عن طريق توحيد المفاهيم العلمية والثقافية. وهذا هدف تيسره طبيعة نمط التعلم عن بعد. القادر على تخطي الحواجز الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفضل الوسائط التقنية المتنوعة لإيصال نمط موحد من التعليم العالي إلى أبناء الوطن العربي كله من خلال مواد دراسية موحدة بمصطلح علمي موحد.

٨- تدريب الطالب على آليات التعلم الذاتي وطرق استغلال ملكاته الفكرية وتطويرها المستمر، عن طريق تنمية القيم والاتجاهات التربوية الاجتماعية الأساسية التي تنسجم مع هدف التربية المستديمة، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية.

٩- تحقيق مزيد من التكامل بين مؤسسات التعليم العالي وأنماط التعليم المختلفة في خدمة الأهداف التربوية والإنمائية المختلفة والمتطورة.

١٠- الإسهام في تطوير نوعية التعليم، باستثمار الوسائط التقنية الحديثة المتنوعة التي أثبتت جدواها في تعزيز التعلم، وفي خلق اتجاهات تربوية جديدة تؤدي إلى تنشيط فاعلية المتعلم عروضا عن التلقين السلبي السائد.

إدارة الجامعة:

يفتقر الفلسطينيون إلى تسهيلات شبكة وطنية خاصة بهم للاتصالات، وقادرة على الانتشار في كافة الأماكن. ولما كانت الخدمات البريدية المتوفرة للفلسطينيين في فلسطين المحتلة بخاصة والبلاد الأخرى بعامة لا تلبي متطلبات التواصل المنتظم في مختلف الأقطار التي يقيم بها الطلاب الدارسون بالجامعة، فقد كان ضروريا وجود نظام خارجي لتوزيع المواد التعليمية والتواصل مع طلاب الجامعة حيثما يوجدون، وقبله نظام للإدارة يعتمد على وجود إدارة مركزية ومراكز إقليمية ومحلية. ويعبر الشكل الآتي عن الهيكل التنظيمي للجامعة:

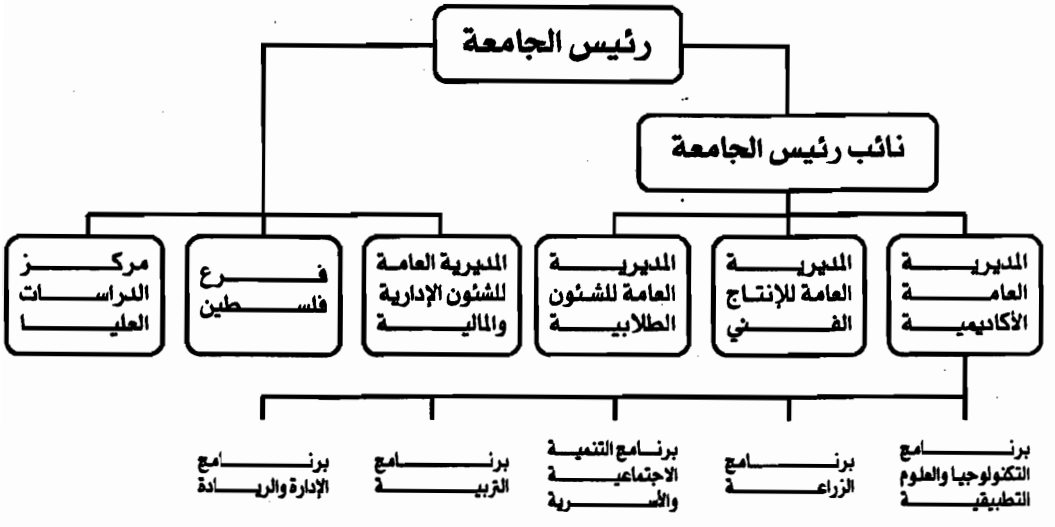

وقد تم اعتماد الهيكل التنظيمي للجامعة -والمعمول به حاليا- في نهاية عام ١٩٩٠م ويضم هذا الهيكل - كما هو موضح من الشكل السابق - ما يلي:

١- **مجلس الأمناء :** يتألف مجلس الأمناء من أربعة عشر عضوا من المواطنين الفلسطينيين، وسبعة أعضاء من العرب من غير الفلسطينيين ويتولى المجلس مسئولية :

أ) الحفاظ على استقلال الجامعة من النواحي الأكاديمية والمالية والإدارية.

ب) تدبير الموارد المالية للجامعة ، وإقرار الميزانية السنوية للجامعة.

ج) تأمين الوسائل الكفيلة بتمكينها من تحقيق أهدافها.

د) رسم السياسة العامة للجامعة.

هـ) إقرار خطط الجامعة القصيرة والمتوسطة المدى.

و) اتخاذ القرارات المناسبة في مشروعات الأنظمة، وإنشاء فروع للجامعة أو مراكز أو مديريات عامة أو دمجها أو إلغائها.

ز) إقرار الهيكل التنظيمي للجامعة، أو أية تعديلات له، يقترحها مجلس الجامعة.

ح) تعيين رئيس الجامعة ونائبه ورؤساء الفروع، ومديري المراكز، والمديرين العامين للمديريات العامة، أو إعفائهم بناء على اقتراح رئيس الجامعة.

ط) إقرار سياسة قبول الطلاب، بناء على موافقة مجلس الجامعة وتحديد الرسوم الدراسية.

٢- **مجلس الجامعة :** يشكل مجلس الجامعة، وفقا لما جاء بالنظام الأساسي من :

- رئيس الجامعة. (رئيسا)
- نائب رئيس الجامعة.
- المديرين العاملين للمديريات العامة بالجامعة.
- مدير عام التربية والتعليم العالي.
- رؤساء فروع الجامعة.
- مدير المراكز الدراسية.
- أربعة يمثلون المجتمع المحلي. (أعضاء).

ويتولى مجلس الجامعة المسئوليات الآتية :

- إعداد مشروعات الأنظمة ومشروع الموازنة السنوية، ومشروع جدول تشكيلات الوظائف للجامعة، وحساباتها الختامية، ورفعها إلى مجلس الأ/ناء لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- النظر في الهيكل التنظيمي للجامعة وتعديلاته، وفي إنشاء فروع للجامعة والمراكز، والمديريات العامة، وأو دمجها أو إلغائها، والتنسيب بذلك إلى مجلس الأمناء.
- التنسيب إلى الرئيس تشكيل لجان فنية لأغراض الخطط الدراسية والمناهج وإعداد المواد العلمية وإنتاجها، وإقرار خطط الدراسة وتعديلاتها للتخصصات المختلفة.
- إنشاء البرامج الأكاديمية في المديرية العامة الأكاديمية، والدوائر في المديرية العامة الفنية أو الإدارية، ودمجها أو إلغاءها وفق ما تقتضي مصلحة الجامعة.
- إقرار تصنيف الوظائف وتوصيفها وفق الهيكل التنظيمي للجامعة وإقرار تعليمات ترقية الجهازين الأكاديمي والفني.
- منح الدرجات العلمية والشهادات واتخاذ القرارات بشأن معادلة الشهادات والمقررات الدراسية ضمن الجامعة.
- تقييم أعمال فروع الجامعة، والمراكز، والمديريات العامة، ونشاطاتها، في ضوء السياسة العامة للجامعة، بما في ذلك تشكيل اللجان الخاصة بتقييم كفاءات خريجي الجامعة وقدراتهم في تلبية حاجات المجتمع.

٣- **رئيس الجامعة :** يتولى رئيس الجامعة القيام بما يلي:

أ) إدارة الشئون العلمية والمالية والإدارية للجامعة.

ب) التنسيق بين فروع الجامعة ومراكزها، طبقا لأحكام النظام الأساسي والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بشأنه.

ج) تمثيل الجامعة أمام جميع الجهات والمنظمات.

د) توقيع العقود نيابة عن الجامعة، وفق أحكام النظام الأساسي وقرارات مجلس الأمناء ومجلس الجامعة.

هـ) القيام بأية صلاحيات أو مسئوليات أخرى ينص عليها النظام الأساسي.

ويمكن لرئيس الجامعة تفويض نوابه أو رؤساء الفروع أو المديرين العامين أو مديري المراكز بعض صلاحياته.

٤- **المديرية العامة الأكاديمية :** وتتولى المديرية العامة الأكاديمية ما يأتي:

أ) الإشراف على إعداد الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية والتخصصات المختلفة فيها وتطويرها.

ب) الإشراف على إنجاز جميع الأنشطة والأعمال المادية والمحاسبية للجامعة.

ج) توفير الخدمات وإنجاز الأعمال المختلفة اللازمة للجامعة في ضوء المخصصات المالية المتوفرة.

٥- **مركز الدراسات والتخطيط :** ويقوم المركز بما يأتي :

أ) الإشراف على إعداد خطط الجامعة طويلة وقصيرة المدى، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.

ب) التعرف على المشروعات التموينية وتحليلها وتقويمها.

ج) البحث عن مصادر التمويل اللازمة للمشروعات.

د) تقديم الدعم الفني والإداري للمشروعات لضمان نجاحها.

هـ) إجراء الدراسات والبحوث العلمية الأساسية والتطبيقية ذات الصلة برسالة الجامعة وأهدافها، لخدمة المجتمع الفلسطيني والمجتمع العربي.

و) وضع الأسس لإعداد المشروعات التطبيقية (مشروعات التخرج) بالتنسيق مع المديرية العامة الأكاديمية ، ومتابعة تطبيق هذه الأسس.

٦- **المديرية العامة للشئون الإدارية والمالية:** وتتولى هذه المديرية إعداد الموازنة السنوية للجامعة وكافة المسئوليات المالية والإدارية لها.

٧- مجلس البرنامج : ينص النظام الأساسي للجامعة على أن يكون لكل برنامج مجلس يسمى مجلس البرنامج، يشكل من:

- مدير البرنامج. (رئيسا)
- رؤساء التخصصات.
- خمسة أعضاء من ذوي الخبرة والرأي، وممن لهم صلة وثيقة بالبرنامج بشرط ألا يكونوا من العاملين به. (أعضاء)

ويتولى مجلس البرنامج ما يأتي:

- تنظيم الشئون التعليمية للبرنامج.
- تقديم اقتراحات إلى مجلس الجامعة، تسهم في تحقيق أهداف البرنامج والجامعة.
- وضع الخطط الدراسية للبرنامج ورفعها إلى مجلس الجامعة للنظر في إقرارها.
- التنسيق بين التخصصات الأكاديمية في البرامج.
- الإشراف على تنظيم الدراسة في البرنامج، وامتحاناته.
- اقتراح تعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية للبرنامج وتثبيتهم وترقيتهم وإعارتهم.

٨- فرع فلسطين: بدأ الفرع تقديم خدماته التعليمية في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٩٠م، وللفرع هيكل تنظيمي يتضمن:

أ) رئاسة الفرع.

ب) المنطقة التعليمية.

ج) المراكز الدراسية.

وقد تحددت مسئوليات الفرع عام ١٩٩٢ فيما يلي:

- الإشراف على أنشطة القبول والتسجيل والتقويم في الفرع، بما في ذلك المناطق التعليمية والمراكز الدراسية التابعة له، وذلك في إطار السياسات المعتمدة بهذا الشأن.
- توفير فرص اللقاءات المباشرة بين الطلبة والمشرفين الأكاديميين في المناطق التعليمية والمراكز الدراسية المختلفة، ومن خلال الحلقات الدراسية التي ينظمها الفرع.
- الإشراف على تقويم تحصيل الطلبة وتسجيل نتائج التقويم وتدقيقها وتزويد رئاسة الجامعة بهذه النتائج أولا بأول.

- الإشراف إلى إنجاز جميع الأعمال والأنشطة المتعلقة بشئون العاملين والشئون المالية واللوازم والتجهيزات والخدمات في الفرع وفق الأنظمة والتعليمات المعتمدة بهذا الشأن، وتزويد رئاسة الجامعة بالبيانات المالية، وبيانات شئون العاملين دوريا.
- توفير خدمات التعليم المستمر والتدريب والإرشاد المهني التي تلبي احتياجات المجتمع.
- تقديم الدعم الفني والإداري والمهني لمشروعات التشغيل الذاتي.
- تزويد رئاسة الجامعة بالتغذية الراجعة حول البرامج الأكاديمية والتخصصات المختلفة والمقررات الدراسية والوسائط التعليمية المساندة وغيرها من خلال ملاحظات الطلبة ومشرفي البرامج الأكاديمية والمشرفين الأكاديميين ومديري المناطق التعليمية والمراكز الدراسية وغيرهم من العاملين في الفرع.

البرامج الأكاديمية ونظام الدراسة :

تقدم جامعة القدس المفتوحة خمسة برامج أكاديمية في مستوى البكالوريوس، هي:

١- برنامج التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، تخصص أنظمة المعلومات الحاسوبية.

٢- برنامج الزراعة.

٣- برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية.

٤- برنامج الإدارة والريادة.

٥- برنامج التربية.

ويتكون كل برنامج من تخصص أو أكثر، ويمكن للطالب اختيار التخصص الذي يرغب دراسته للحصول على درجة البكالوريوس في أحد التخصصات المتضمنة في هذه البرامج:

١- برنامج التكنولوجيا والعلوم التطبيقية تخصص أنظمة المعلومات الحاسوبية :

تنبثق فلسفة برنامج التكنولوجيا والعلوم التطبيقية من الفلسفة العامة للجامعة التي تؤمن بديمقراطية التعليم العالي في إعداد خريجين يتحلون بالمعرفة النظرية السليمة، والقدرة التطبيقية العالية في مختلف المجالات بما يتجاوب مع احتياجات المجتمع العربي.

قد ارتأت الجامعة تقديم ثلاثة تخصصات ضمن هذا البرنامج، هي: الهندسة الكهربائية، والهندسة الميكانيكية، وأنظمة المعلومات الحاسوبية.

وقد قدمت الجامعة في العام الدراسي الأول من افتتاحها مقررات دراسية بهدف الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص أنظمة المعلومات الحاسوبية، على أمل أن تستطيع مستقبلا أن تقدم بقية التخصصات (الهندسة الكهربائية ، والهندسة الميكانيكية) التي تندرج ضمن هذا البرنامج.

الأهداف العامة للبرنامج:

١) إعداد المهندسين التطبيقيين للإسهام في حركة الإنماء الصناعي واكتساب المهارات التقنية المعاصرة، بحيث يتيح للدارس فرص العمل الميداني التطبيقي والتشغيل الذاتي.

٢) إقامة دورات تدريبية قصيرة متخصصة في الحقول الهندسية والتكنولوجية والتطبيقية المختلفة.

٣) إعداد مهندسين واعين دورهم في المجتمع واحتياجاته وموارده وإمكاناته وضرورة استخدام هذه الموارد على نحو متوازن ضمن نظرة شاملة تتضمن الأثر البيئي والاجتماعي لأي مشروع لا الأثر الاقتصادي العلمي فقط.

الأهداف العامة لتخصص أنظمة المعلومات الحاسوبية:

يهدف تخصص أنظمة المعلومات الحاسوبية إلى تعريف الطالب بمبادئ علم الحاسوب وبمبادئ علوم الإدارة والتجارة المختلفة لجعله قادرا على استخدام الحاسوب في ميادين الأعمال المختلفة. وفيما يلي أهم الأهداف العامة لهذا التخصص:

١) تزويد الطالب بالمعلومات والمهارات في المجالات المختلفة للتطبيقات الحاسوبية، وتنمية الاتجاهات السليمة لديه نحو العمل الإنتاجي والتفاعل الإيجابي مع المجتمع، وإعداده لممارسة العمل في المجالات الآتية :

أ - التطبيقات الحاسوبية في المجالات التجارية والإدارية وغيرها.

ب- تحليل وتصميم النظم في المجالات التجارية والإدارية.

ج- إعداد الأنظمة البرمجية المساندة.

د - تطبيقات الأمن والحماية المتعلقة بالمعلومات والأنظمة الحاسوبية.

هـ- أعمال المبيعات والتسويق للتجهيزات والأنظمة الحاسوبية.

و - إدارة المؤسسات والمشاريع.

٢) تزويد الطالب بمهارات الاتصال اللازمة للتعامل مع النظم الحاسوبية بفاعلية وكفاية.
٣) تطوير المفاهيم والأساليب المتعلقة بالأعمال التجارية والإدارية بما يواكب التقدم التكنولوجي المرتبط بواقع المجتمع العربي.
٤) إقامة دورات تدريبية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والحاسوب لرفع كفاءة العاملين في القطاعات المختلفة ذات العلاقة بالمقررات في هذا التخصص.

ويتم توزيع المقررات في هذا التخصص بحسب المستوى والفصل الدراسي ليكون الطالب على علم بما هو مطلوب دراسته، وحتى يتفق مع المشرف الأكاديمي، الذي يتواجد في كل مركز دراسي، على المقررات التي تسمح إمكاناته بدراستها من كل مستوى وفي كل فصل دراسي.

٢- برنامج الزراعة :

تنبثق فلسفة هذا البرنامج من الفلسفة العامة للجامعة، التي تركز على نظرة شمولية لتطور المجتمع العربي وتجمعاته المحلية، من حيث مستوى النمو الاقتصادي. وترى هذه الفلسفة أن عناصر النمو بمعناه الواسع هي: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا والتنظيم. وفي ضوء ذلك تتلخص رؤية (البرنامج الذي يتضمن تخصصا واحدا هو تخصص الزراعة) لمقرراته الدراسية في أنها مجموعة من المهارات والكفايات العلمية والتطبيقية لإكساب الملتحق بالبرنامج معلومات ومهارات تقنية تجعله أكثر قدرة على التفكير والتنظيم والأداء الكفء، وتطويع الظروف المحيطة به لصالحه ولصالح مجتمعه بشكل عام.

وهذا التخصص موجه في أساسه إلى الإنسان بصفته رأس مال بشري، وإلى الأرض بصفتها رأس مال مادي يتطلب التطوير. ومن أجل تيسير تطوير الأرض واستغلال مواردها لا غنى للملتحق بهذا التخصص عن أن يكتسب مهارات في مجالات متعددة، منها: مدخلات الإنتاج الطبيعية وعناصر المعرفة الأساسية والتطبيقية ذات العلاقة.

إن الهدف العام للتخصص هو إعداد الطالب ليكون فلاحا جامعيا مرتبطا بأرضه، ومقيما فيها، عاملا على إنماء المجتمع الريفي، ومؤهلا للقيام بمشروعات إنتاجية صغيرة بنفسه أو متعاونا مع أقرانه.

ويهدف التخصص كذلك إلى تزويد الطالب بالمعرفة العلمية والمهارات العلمية التي تسهم في:

١) تحسين وسائل استغلال الأرض الزراعية والثروة الحيوانية وموارد المياه على أسس علمية.

٢) تطوير تقنيات الصناعات الريفية عن طريق التدريب الهادف إلى تطبيقها في تصنيع مختلف الثروات الزراعية الوطنية.

٣) غرس روح التعاون المنظم وتطبيق أفضل الأساليب لإنماء المجتمع الذي يعيش فيه.

٣-**برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية:** ويتضمن هذا البرنامج التخصصين الآتيين:

أ) تخصص التنمية الاجتماعية:

١-تنمية المجتمع المحلي.

٢-الخدمة الاجتماعية.

ب) تخصص التنمية الأسرية :

١-التعليم النسوي.

٢-الأشغال اليدوية والصناعات المنزلية.

٣-رعاية الطفل.

الأهداف العامة لبرنامج (التنمية الاجتماعية والأسرية):

يسعى هذا البرنامج بصورة عامة إلى تخريج عاملين اجتماعيين بصورة شمولية في مجالات العمل الاجتماعي المختلفة. وتوفير متطلبات تنمية الأسرة. ودعم قدرتها على الإنتاج والعمل الجماعي. ويعمل على تحقيق ما يلي:

١-تطوير قدرات الأجهزة العاملة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي من خلال تزويدها بكفاءات علمية ومهنية قادرة على تيسير شئون هذه المؤسسات وتطويرها وتحسين مستوى أدائها وخدماتها.

٢-تطوير قدرات الأجهزة العاملة في تنمية وتنظيم المجتمعات المحلية في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

٣-دعم فاعليات الأسرة في عمليات تنمية قدرات أفرادها الفكرية والإبداعية والعملية في مختلف المجالات المتصلة بشئون الأسرة والبيت.

٤- برنامج الإدارة والريادة :

تنبثق فلسفة برنامج الإدارة والريادة من الفلسفة العامة للجامعة التي تؤمن بتوفير التعليم العالي والتدريب الفني لأكبر عدد ممكن من أبناء البلاد العربية، مراعية ظروفهم الخاصة واحتياجات مجتمعاتهم الآنية والمستقبلية. ولاشك في أن الإدارة بما تحتويه من أفكار ونظريات وفنون وطرق وأساليب تحتل مكانة عليا في سلم أوليات تلك الاحتياجات، إذ إنها حقل معرفة يحتاج إليه كل الناس بدرجات متفاوتة. كما تجمع بين الإفادة من خصائص المعرفة المنظمة وبين التطبيق وكيفية إنجاز الأعمال، وهي على صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاقتصاد والفنون خاصة.

ترجع أهمية الإدارة في الدول النامية إلى إدراك الدور الأساسي الذي قامت به الإدارة في تنمية الدول المتقدمة، وإدراك وجود الفجوة التي تفصل بين القدرة الإدارية القائمة والقدرة الإدارية المطلوبة. وهذا يستدعي توفير قدرات إدارية ملائمة يقتضي من الإداريين أن يكونوا روادا لا مجرد موجهين بالمعنى التقليدي، وهذا أحد المنطلقات الأساسية لبرنامج الإدارة والريادة.

الأهداف العامة لبرنامج الإدارة والريادة:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) إكساب الطالب معرفة ومهارات متنوعة في كل من المجالات التالية: الإدارة، المحاسبة، التسويق، الإنتاج، المالية، الاقتصاد، القانون، الحاسوب.

٢) تطوير قدرة الطالب على الاعتماد على النفس وتأهيله للتشغيل الذاتي.

٣) تطوير اتجاهات شخصية إيجابية لدى الطالب لمواكبة التطوير في المجتمعات المتقدمة واستيعاب منجزاتها وتكييفها لاحتياجات المجتمع العربي وطموحاته.

٤) تزويد الطالب بمهارات ريادية مبدعة للمساهمة في تطوير دور الإداري في رفع كفاءة المؤسسات الخاصة والعامة وتنمية قدراته على اتخاذ القرارات السليمة في ظل الظروف المتغيرة.

٥- برنامج التربية:

يأتي برنامج التربية في الجامعة استجابة لفلسفتها وسياستها التربوية. وتتمثل هذه السياسة في العمل على تطوير منظومات التربية والتعليم في المجتمعات العربية بهدف تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية لهذه المجتمعات، عن طريق تربية الإنسان العربي واستغلال طاقاته وتنمية قدراته ومهاراته العلمية والعملية. إن تربية الإنسان وتحسين قدراته بهدف زيادة إنتاجيته، لابد أن تمر عبر رفع كفاية توظيف هذا الإنسان للتكنولوجيا المتطورة في التربية والتعليم والتدريب. لذا فإن برنامج التربية يعتمد التقنيات التربوية المعاصرة أساسا لتطويره وتنفيذه، كما يستخدم قدر المستطاع أحدث طرق التعليم والتعلم وأنجح أساليب القياس والتقويم لتحقيق ذلك.

وانطلاقا من مفهوم التعليم المفتوح فإن برنامج التربية يتيح فرصة الدراسة في المجالات التربوية لكل الراغبين من أبناء الأمة العربية، بغض النظر عن أعمارهم وأماكن تواجدهم، ومواقع أعمالهم، عن طريق تقديم ما يستجد في مجال التربية وعلومها على شكل مقررات دراسية لضمان استمرارية رفع أدائهم كمربين، ومواكبة التطورات المعاصرة في ميدان التربية والتعليم.

أولا : الأهداف العامة للبرنامج:

تنبثق أهداف هذا البرنامج من فلسفة الجامعة، والاحتياجات التربوية والتعليمية العربية، وأبرزها:

١- إعداد الطاقات البشرية القادرة على مواجهة الاحتياجات الأساسية لقطاع التربية والتعليم، خاصة في مجالات إعداد المعلمين وتأهيلهم للتعليم في المرحلة الأساسية وتربية الطفولة المبكرة والتربية الخاصة والتعليم.

٢- الإسهام في تطوير منظومات ومناهج التربية والتعليم في الوطن العربي عن طريق دعم هذه الأنظمة بالمواد التعليمية المتطورة شكلا ومضمونا، حتى تكون أدوات فاعلة في إنماء شخصية الإنسان العربي وتطوير قدراته العلمية والعملية.

٣- توسيع فرص التعلم وتنويع البرامج التربوية بهدف زيادة فرص الاختيار لدى الطلبة في جميع المجالات التربوية لأكبر عدد ممكن من الطلبة.

ثانيا : المجالات الخاصة التي يوفرها برنامج التربية :

وفي سبيل تحقيق الأهداف فقد صممت المناهج التربوية لتشمل مجموعات من الكفايات والمعارف العلمية والخبرات التدريبية العملية المنتمية للأهداف المخططة لهذه المناهج، بحيث تشكل كل مجموعة من هذه المعارف وحدة متكاملة في كل مجال. ويمكن بيانها في المجالات التالية :

١) **مجال المجتمع والتنمية** : ويشتمل هذا المنهج على المعرفة والخبرة التي تمكن الدارس من تمثل العملية التربوية للمجتمع، ودورها في وعي الإنسان لذاته ولمجتمعه، ولتراثه، وكيف يوظف التربية في إنماء الإنسان والمجتمع والبيئة وتقدم الحضارة الإنسانية.

٢) **مجال النمو والتعلم والتعليم** : ويشتمل على المعارف والخبرات الأساسية في علم النفس التطوري والتربوي التي تمكن الدارس من فهم مراحل وطرائق تعلم الإنسان وتنمية طاقاته، ومعرفة متطلبات تنظيم البيئة التعليمية التعلمية التي تزيد من تحسين فرص وعمليات التعلم في الوطن العربي، في ضوء المكتشفات التربوية والنفسية والعلمية العالمية والعربية وفي ضوء التحديات المختلفة التي تواجه المتعلمين.

٣) **مجال المناهج والكتب المدرسية**: ويشتمل على أحدث المعارف والخبرات والاستراتيجيات اللازمة لتصميم المناهج وتخطيطها وتنظيم محتواها وخبراتها، وتقييم مخرجاتها التعلمية، وأساليب تحليلها ونقدها وتطويرها، في ضوء فلسفة واضحة للتربية العربية الإسلامية ، وأهدافها كما تشتمل على تحليل الكتب المدرسية وإثرائها بصورة تجعلها مشوقة للتلاميذ ومساعدة على توفير فرص النمو المتكامل والمتوازن عقليا وجسميا ووجدانيا.

٤) **مجال طرق التدريس وتقنيات التعليم**: وتشتمل على أحدث الخبرات والأساليب والاستراتيجيات والنماذج التعليمية التي تفيد في إحداث وزيادة التفاعل بين المحتوى والمتعلم، وتؤدي إلى اكتساب منهجيتها في تنظيم البيئة التعليمية لها وتيسير عملية التعلم وتوليد الدافعية، وتجويد المتعلم و تحسين مهاراته وكفاياته لتطوير القدرة على التعلم عند المتعلم ، بما يتناسب وقدراته وإمكاناته وسرعته والطرائق والأساليب التي تناسبه.

٥) **مجال البحث والتقويم:** ويشتمل هذا المجال على أحدث المعارف والخبرات والأساليب والاستراتيجيات والمنهجيات في إجراء البحوث التربوية بعامة والإجرائية بخاصة، وإجراءات تقييم نتاجات التعلم في مجالاتها ومستوياتها المختلفة، والعناصر المكونة للنظام التربوي في الوطن العربي، بهدف تشخيص مشكلاته والوقوف على جوانب القصور فيه، والعمل على تحسينه وتطويره في ضوء نتائج عمليات القياس والتقويم المستندة على الاختبارات وغيرها من أدوات القياس والتقويم المناسبة وعلى التحليل الإحصائي المناسب.

٦) **مجال المعرفة العلمية للنمو المهني:** ويشتمل على توفير أحدث المعارف والمبادئ العلمية النظرية والتطبيقية المرتبطة بطبيعة المقررات التعليمية في المناهج المدرسية، وتعميق فهم الدارس لموضوع تخصصه، وتمكينه من امتلاك حقائقه ومفاهيمه الأساسية ومهارات الاستقصاء والبحث والتفكير الخاص بحقل التخصص الأكاديمي، وتوظيفها لخدمة المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية وحل المشكلات في الواقع العربي. كما يشتمل على جملة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لإكساب الدارس كفايات التربية المستديمة، لمواصلة التعلم والنمو مدى الحياة.

٧) **مجال تربية الطفولة المبكرة والابتدائية:** ويشتمل على أحدث المعارف والمكتشفات العلمية والخبرات العالمية في مجال تنظيم تعلم الأطفال، وإنماء طاقاتهم الفطرية المتمثلة في القوى الجسمية والعقلية الإدراكية والوجدانية والاجتماعية والأخلاقية باستخدام اللعب وغيره من الطرق المناسبة، لإكسابهم المفاهيم والمهارات اللازمة. ولبناء وتشكيل شخصية الطفل العربي المرغوب فيها وتكوين قيمه واتجاهاته، وفهم آثار البيئة العربية والإسلامية في تشكيل قدرات الأطفال وتطورهم.

٨) **مجال تطوير شخصية الأطفال:** ويشتمل على المكتشفات السيكولوجية والتجارب العلمية التي تفيد في تنظيم تعلم الطفل، وإتاحة الفرص لتطوير طاقاته الفطرية التي تتمثل في القدرات العقلية والوجدانية والأخلاقية والاجتماعية والجسمية، لمختلف مراحل نموه، وتطوير مهاراته وتعديل سلوكه، باتجاه إعادة تشكيل وبناء الإنسان العربي القادر على مواجهة التحديات والتقدم الحضاري.

٩) **مجال التربية الخاصة:** ويشتمل على أحدث المعارف والخبرات العالمية في ميدان التربية لذوي الحاجات الخاصة، لتعليم فئات المعوقين (جسميا وعقليا ونفسيا) ورعاية (الكبار) المسنين، وتطوير قدراتهم الذاتية، والقيام بأدوار اجتماعية مفيدة لأنفسهم ولأسرهم ولمجتمعهم، وتحقيق ذواتهم، وكذلك إتاحة فرص التعليم والنمو المتكامل لفئات الموهوبين من الطلبة لتحقيق ذواتهم إلى أقصى ما تستطيعه قدراتهم، وبالطرق التي تناسبها.

١٠) **مجال التطبيق العملي الميداني:** ويشتمل هذا المجال على مشروع تطبيقي عملي ويوجه لبحث ودراسة مشكلة علمية أو تربوية تواجه العامل التربوي في المدرسة أو في المجتمع العربي، ويحاول الدارس من خلاله استثمار الأساسيات المعرفية والمهارات العملية ومناهج التفكير لحل المشكلة التي تواجهه هو أو تواجه المنظومة الاجتماعية. ويكتسب الدارس من خلال البحث في المشروع خبرات عملية ومهارات أساسية وكفايات علمية وتربوية، تمكنه من تحقيق تكامل المعرفة النظرية مع التطبيقية لديه في مجال التخصص، ومن شخصنة ممارساته التربوية بوصفه عامل تغيير في مجتمعه.

التخصصات التي يوفرها البرنامج:

أولا : بكالوريوس في التربية في التخصصات التالية:

١-التربية الابتدائية.
٢-التربية الإسلامية.
٣-اللغة العربية وآدابها.
٤-اللغة الإنجليزية.
٥-الرياضيات.
٦-الفيزياء.
٧-الكيمياء.
٨-العلوم الحياتية.
٩-العلوم.
١٠- العلوم الاجتماعية.

ثانيا : دبلوم التأهيل التربوي:

وتتكون الخطة الدراسية لكل برنامج أو تخصص من مقررات موزعة على النحو الآتي:

١-مقررات تأسيسية، وعدد ساعاتها المعتمدة ثمان وعشرين ساعة، وهي مقررات إجبارية لكافة الطلاب. وهذه المقررات هي:

أ) مقررات إجبارية، هي : تعلم كيف تتعلم، واللغة العربية (١) ، واللغة العربية (٢) ، واللغة الإنجليزية (١) ، واللغة الإنجليزية (٢) ، والحاسوب، ومناهج البحث العلمي، ومبادئ الإحصاء، وفلسطين والقضية الفلسطينية.

ب) مقررات اختيارية ، يختار الطالب مقررا واحدا منها، وهي: التعايش مع التكنولوجيا، والثقافة الإسلامية، والحضارات البشرية ومنجزاتها، والحضارة العربية الإسلامية، والوطن العربي والتحديات المعاصرة، والتربية الوطنية.

٢-مقررات أساسية، ويتراوح عدد ساعاتها المعتمدة من ٣٢/١٨ ساعة، وهي مقررات تشكل قاعدة عريضة لتخصصات البرنامج.

٣-مقررات تخصصية، ويتراوح عدد ساعاتها المعتمدة بين ٦٩-٨١ ساعة، من بينها مشروع تطبيقي (مشروع تخرج) يخصص له ما بين ثلاث إلى ست ساعات معتمدة.

٤- مقررات حرة عدد ساعاتها ست ساعات، يختارها الطالب من خارج الخطة الدراسية لتخصصه.

ويسير نظام الدراسة وفقا لنظام الساعات المعتمدة، وتعرف الساعة المعتمدة الواحدة في المقرر النظري أو العملي بجهد دراسي منظم يقوم به الطالب، ويقدر بثلاث ساعات عمل أسبوعية لمدة ستة عشر أسبوعا.

والحد الأدنى لمدة الدراسة لنيل درة البكالوريوس ثمانية فصول دراسية، والحد الأعلى أربعة وعشرون فصلا دراسيا. وتتكون السنة الدراسية من فصلين دراسيين مدة كل فصل منهما ستة عشر أسبوعا دراسية، ومن دورة صيفية لا تزيد مدتها على ثمانية أسابيع دراسية.

ويكون لكل طالب مرشد أكاديمي من المشرفين الأكاديميين المتفرغين في المركز الدراسي الذي يسجل فيه الطالب.

ولقد كلفت الجامعة عددا من خيرة المدرسين للقيام من خلال المراكز الدراسية بتقديم المساعدة للطالب. وتستطيع الاتصال بهم خلال الأوقات المحددة للإفادة من توجيهاتهم وخبراتهم في المجالات الأكاديمية والإرشاد والتوجيه التربوي.

ومن أبرز الخدمات التي يقدمها المشرف الأكاديمي:

١-مع مطلع الفصل الدراسي يعقد المشرف الأكاديمي، كل حسب اختصاصه، اجتماعا تمهيديا لطلبة المقرر المعني بحيث يوجههم ويشرح لهم الطريقة المثلى للاستفادة من المادة العلمية، ويسمع اقتراحاتهم ويجيب على أسئلتهم.

٢-يقدم شرحا لمن لم يستوعب بعض النقاط من المادة العلمية في المقرر الدراسي المعني خلال الفصل الدراسي.

٣-يصحح واجبات وتعيينات الطلبة ويعيدها إليهم مع ملاحظاته عليها ويناقشهم في ذلك خلال الفصل الدراسي.

٤-يشجع الطلبة على الحوار فيما بينهم ويساهم في بناء مجموعات العمل بين ذوي التخصص الواحد.

٥-يساعد الطلبة على تعبئة الجدول الدراسي ، وترتيب خططهم الدراسية وتنظيمها.

٦-يجيب على جميع الأسئلة والاستفسارات التي تتعلق بمحتوى المادة، وطرق تقويمها.

٧-يشرف على عقد الامتحانات وفق تعليمات الجامعة.

٨-يقوم بتصحيح أوراق الامتحانات وفق تعليمات الجامعة.

٩- يعبئ النماذج والوثائق الخاصة بالجامعة ويعمل عل إيصالها للجهة المعنية في الوقت المحدد.

١٠- يقوم بتنفيذ تعليمات الجامعة الخاصة بتحسين التعلم لمختلف المقررات الدراسية. وبناء على ذلك تعين الجامعة وبشكل غير متفرغ مدرسا متخصصا لكل مقرر دراسي، أما عناوينهم والمعلومات المتعلقة بهم فتصدر في نشرة خاصة.

أما واجبات المرشد فهي :

١) مساعدة الطالب في اختيار التخصص الذي يناسب وضعه المهني والاجتماعي وخلفيته العلمية.

٢) توجيه الطالب نحو دراسة المقررات التي يستفيد منها في مهنته أكثر من غيرها وإيضاح مدى انعكاس ذلك على تقدمه في عمله.

٣) مساعدة الطالب في تنظيم وقته بين العمل الذي يقوم به ودراسته الجامعية.

٤) المساهمة قدر الإمكان في التغلب على مشكلات الطالب المحتملة مع رب العمل (إن كان يعمل) نتيجة دراسته في الجامعة.

٥) مساعدة الطالب في التغلب على مشكلاته الخاصة نتيجة دراسته في الجامعة.

٦) التنسيق مع المشرف الأكاديمي لتوضيح بعض المشكلات الخاصة ببعض الطلبة من أجل تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتفهم ظروفهم ومساعدتهم على تجاوزها.

٧) العمل على ضمان التواصل المستمر مع الطلبة كي لا يشعرهم بالعزلة، وليبقى التفاعل موجودا بين الجامعة والطلبة.

٨) إعداد الاستبيانات وإجراء اللقاءات لتقصي أحوال الطلبة - اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وتزويد الجامعة بها، لكي تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تنفيذ خططها الدراسية- سواء كانت تتعلق بمحتوى مقررات تعليمية أم بطلبات أو مشكلات خاصة.

٩) تقديم المعلومات والتوضيحات اللازمة عن الجامعة وبرامجها الدراسية لكل راغب في ذلك.

المركز الدراسي :

المركز الدراسي هو المكان الذي تقدم الجامعة عبره خدماتها المباشرة للطلبة. وفيه يجري التفاعل المباشر فيما بين الطلبة أنفسهم، وبينهم وبين المرشدين، والمشرفين الأكاديميين في الميدان، الذين يقدمون النصح والإرشاد والمشورة إلى الطلبة فيما يتعلق بدراستهم واحتياجاتهم.

تقام المراكز الدراسية عادة في أماكن تجمعات الطلبة، بحيث يشرف المركز الدراسي الواحد على ٢٠٠ إلى ٣٠٠ طالب مسجلين في الجامعة.

ومن أبرز الخدمات التي يقدمها المركز الدراسي للطلبة في المجالين الأكاديمي والإداري ما يلي:

- تسلم نموذج طلب الالتحاق بالجامعة من الطلبة المتقدمين لها.
- القيام بجميع الإجراءات اللازمة بعد قبول الطالب في الجامعة، من حيث تسلم الرسوم الدراسية وأثمان المواد التعليمية والوثائق المطلوبة للجامعة.
- تقديم المشورة والنصح للطلبة، وذلك في كل ما يتعلق بقبولهم وتسجيلهم وتخصصاتهم ودراستهم.
- تسليم المواد التعليمية اللازمة للطلبة بعد أن يسددوا أثمانها.

- تقديم النصح والإرشاد الأكاديمي للطلبة من خلال المشرفين الأكاديميين.
- تقديم النصح والإرشاد الخاص للطلبة وتوجيههم من خلال المرشد.
- الإشراف على تعيينات الطلبة وتصحيح واجباتهم البيتية وإعادتها إليهم.
- تعبئة النتائج الفصلية لمختلف المقرات الدراسية.
- توفير القاعات والمكتبات والورش التدريبية، واستعمالات المواد السمعية والبصرية حسب احتياجات الطلبة في المركز الدراسي أو المنطقة المحيطة به.
- تغذية ودعم العلاقات بين الطلبة أنفسهم من خلال مجموعات العمل وتفاعلهم مع الجامعة.
- توفير قاعات الامتحانات النهائية للطلبة والإشراف عليها.
- إعلان نتائج الامتحانات للطلبة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتسجيل في الفصل الدراسي اللاحق.
- تقديم التسهيلات اللازمة للمشرفين الأكاديميين.
- حفظ الوثائق اللازمة وفق تعليمات الجامعة.

وتسعى الجامعة إلى توفير المرافق والتجهيزات التالية في كل مركز دراسي:

- قاعة كبيرة تستخدم لعقد الامتحانات والاجتماعات وإلقاء المحاضرات العامة إضافة إلى استخدامها للمطالعة ولقاءات المرشدين والطلبة في مجموعات.
- قاعة صغيرة تضم مكتبة المركز المتخصصة وتستخدم أيضا لعرض المواد الإعلامية الخاصة بالمركز.
- جهاز العرض الرأسي.
- فيديو.
- تليفزيون ملون.
- مسجل.
- مجهر عدد (٢)
- جهاز حاسوب شخصي.
- آلة نسخ.

هذا وقد حدد أمين الجامعة المشكلات والمعوقات التي تقابل الجامعة فيما يلي:

مشكلات النقص في التجهيزات والمختبرات:

يوجد نقص كبير في المناطق التعليمية كافة في التجهيزات اللازمة للأعمال الإدارية وللأعمال المرتبطة بجوهر العملية التربوية، علما بأن التجهيزات اللازمة لهذين النوعين من الأعمال متداخلة ويصعب فصلها.

ولا تتوفر حاليا في المناطق التعليمية أو في رئاسة الفرع أية مختبرات علمية تابعة لبرنامج التعليم المفتوح. وحتى الآن يستعين البرنامج بالجامعات المحلية لتنفيذ الجوانب العملية من مقررات الكيمياء والأحياء. ولا يخلو التعامل مع هذه الجامعات في هذا الصدد من مشاكل تتعلق بتحديد أوقات العمل والتكاليف. وينتظر أن تزداد صعوبات التعامل مع مختبرات الجامعات المحلية مع ازدياد المساقات العلمية التي يقدمها البرنامج وازدياد أعداد الدارسين فيها.

مشكلات قلة إقبال الدارسين على بعض البرامج (التخصصات):

يقدم برنامج التعليم المفتوح في الأراضي المحتلة ستة برامج فرعية (تخصصات) هي: التربية وأنظمة المعلومات الحاسوبية والإدارة والريادة والأرض والتنمية الريفية والتنمية الاجتماعية والأسرية والتعليم المستمر.

ويعتبر برنامج التربية أشد البرامج جاذبية للدارسين ويليه برنامج الإدارة والريادة. كما أن برنامجي الأرض والتنمية الريفية والتنمية، أقل البرامج جاذبية للطلاب.

والمشكلة هنا ليست في أهمية أو عدم أهمية برنامج الأرض والتنمية الريفية (والتنمية الاجتماعية والأسرية) من وجهة نظرنا إذ لا أظن أن أحدا منا يشكك في تلك الأهمية، وإنما المشكلة في قلة أعداد الراغبين في الالتحاق بهما وإذا استمر الأمر على هذه الحال فإن الخدمات التي تقدم لهذين التخصصين من تأليف وكتب وتدريس..الخ ستكون مكلفة جدا، لذا فإن على القائمين على برنامج التعليم المفتوح البحث عن وسائل عاجلة لزيادة أعداد الدارسين الملتحقين بهذين التخصصين.

وعند الحديث عن مشكلة ضعف الإقبال على بعض التخصصات تجدر الإشارة أيضا إلى الضعف الشديد في الإقبال على الالتحاق بالجامعة المفتوحة لأغراض التطوير الذاتي

الذي لا يهدف إلى الحصول على درجة جامعية، من الواضح أن برنامج التعليم المفتوح لهم يبذل جهدا كافيا لاستقطاب دارسين يلتحقون بمقررات معينة من أجل تحسين قدرتهم في مجالات محددة ثم يتركون البرنامج بعد الانتهاء منها. إن تشجيع المواطنين على الالتحاق بالبرنامج لأغراض كهذه يقدم خدمة عظيمة للمجتمع المحلي ويزيد من دخل الجامعة.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التعليم لم يعمل حتى الآن على تنظيم دورات قصيرة تلبي حاجات ملموسة لقطاعات مختلفة من المواطنين علما بأن هذا النوع من النشاطات يجب أن يقع ضمن نشاطات برنامج التعليم المستمر تطلب الكتب التي يؤلفها البرنامج من الدارسين الرجوع إلى كتاب كذا وكتاب كذا دون أن تتوفر هذه الكتب في المركز الرئيسي للفرع أو في المناطق التعليمية.

وقد يتساءل البعض عن مدى تعاون الجامعات الفلسطينية مع برنامج التعليم المفتوح في تقديم خدمات مكتبية للدارسين في البرنامج. الواقع أن هذا التعاون ضئيل. فإذا استثنينا جامعة النجاح الوطنية في نابلس التي تتعاون حاليا مع البرنامج بشكل معقول في هذا الصدد، نجد أن الجامعات الأخرى - وخاصة جامعة بيت لحم - تبدي العديد من التحفظات حول الموضوع. وحتى لو افترضنا وجود تعاون معقول من قبل مكتبات الجامعات الفلسطينية مع البرنامج في هذه المرحلة من مسيرته التي وصل فيه عدد الدارسين الملتحقين به إلى حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة فمن المشكوك فيه أن ترضى هذه المكتبات باستمرار التعاون حين يزداد عدد الدارسين في البرنامج ليصبح خمسة آلاف مثلا، ومن المتوقع أن يحدث ذلك مستقبلا.

مشكلات تتعلق بالمقررات المطروحة والكتب المقررة:

يرتبط طرح مقررات (مساقات) جديدة للدارسين ارتباطا كاملا بوجود كتب خاصة بتلك المقررات. ومن الواضح أن عملية إنجاز الكتب المقررة لا تسير بالسرعة المنتظرة، مما يحول دون طرح مقررات بأعداد ترضي طموح الدارسين. فبعضهم لا يجد أكثر من خمس أو ست ساعات معتمدة ليسجل لها في الفصل.

إن العاملين في برنامج التعليم المفتوح يعيشون على أعصابهم كلما اقترب موعد فصل دراسي جديد خوفا من عدم توفر مقررات جديدة تطرح للدارسين. ورغم متابعتهم وإلحاحهم على المسئولين في عمان فيما يتعلق بهذه القضية طيلة الفصلين الماضيين ظلت أعداد المقررات الجاهزة للطرح أقل من المطلوب بكثير. وينتظر أن تتفاقم هذه المشكلة مع تقدم الدارسين في خططهم الدراسية ووصولهم إلى مرحلة المقررات التخصصية وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج التربية ذي التخصصات العشرة. فبينما كان معظم الدارسين منشغلين في الفصول الأربعة الماضية بالمقررات التأسيسية، أصبحوا الآن في انتظار المقررات الأساسية والتخصصية، وما أكثرها. إن استمرار هذه المشكلة سيؤخر موعد تخرج الكثير من الدارسين الذين خططوا للتخرج بعد أربع أو خمس سنوات من التحاقهم بالبرنامج، وسيخلق نوعا من عدم الثقة في البرنامج ككل.

وحتى بالنسبة للمقررات التي أنجزت كتبها وأرسلت نسخ منها إلى القدس فإن الدارسين يواجهون مشكلة تأخر الطباعة وبالتالي تأخر وصول الكتب إلى أيديهم فمثلا في الفصل الأول من العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ من حوالي ثلاثة أسابيع على بدء الفصل قبل أن تصل بعض الكتب إلى الدارسين.

مشكلات متعلقة بالامتحانات والتعيينات:

تقضي أنظمة برنامج التعليم المفتوح أن يجلس كل دارس لامتحانين خلال كل فصل دراسي ولامتحان ثالث في نهايته ويوجد إجماع لدى العاملين في البرنامج أن هذا العدد من الامتحانات كبير ويكفي وجود امتحانين لكل فصل، واحد في منتصفه وآخر في نهايته، إن النظام الحالي يسبب مشكلة كبيرة لكل منطقة تعليمية وذلك للأسباب الآتية:

١- تجد المناطق التعليمية صعوبات كبيرة في تأمين القاعات المناسبة للامتحانات وستزداد هذه الصعوبات مع ازدياد عدد المقررات التي يأخذها الدارسون.

٢- أن عملية إعداد الامتحانات وتنفيذها ومتابعة نتائجها تضع على العاملين في المناطق التعليمية أعباء إدارية كبيرة تتطلب جهودا زائدة يمكن استغلال بعضها في أعمال أخرى أكثر فائدة.

٣-أن وجود ثلاثة امتحانات في الفصل أمر مرهق للدارسين أيضا فكثيرا ما يشكون من أنهم لا يكادون يفرغون من امتحان حتى يحل موعد الامتحان الثاني مما يجعلهم في استنفار مستمر ويضطرهم إلى ترك أعمالهم فترات طويلة، الأمر الذي يخلق لهم مشاكل مع أرباب العمل الذين يعملون لديهم. وقد يدفع البعض منهم -سواء كانوا عمالا أو موظفين أو ربات بيوت - إلى الانسحاب من البرنامج.

٤-إن وجود ثلاثة امتحانات في الفصل يعني عدم وجود لقاءات بين المشرفين والدارسين خلال ثلاثة أسابيع من الفصل لأن الطلبة في معظم الأحيان لا يحضرون اللقاءات المعتادة خلال الامتحانات.

٥-أن المشرفين على برنامج التعليم المفتوح يدركون أهمية وجود امتحانات منظمة ودقيقة لأنها تكسب البرنامج مزيدا من الجدية والاحترام في عيون الدارسين وعيون المجتمع، إضافة إلى أن لهذه الامتحانات ضرورة تقويمية. لكن العدد الحالي للامتحانات كبير ومن الضروري جعله اثنين في الفصل الواحد كما ذكرت أعلاه.

أما مشكلة التعيينات فتتلخص كما يلي:

١-كثيرا ما تتأخر التعيينات في الوصول إلى أيدي الدارسين نتيجة لتأخر إعدادها.

٢-المواعيد المبرمجة لتسليم التعيينات للدارسين واستلامها منهم غير معقولة ولا تتناسب وظروف الدارسين. فعلى سبيل المثال قد يدل برنامج التعيينات لمقرر تتكرر لقاءاته مرة كل أسبوعين على أن تسليم التعيين للدارس يجب أن يتم بعد ٢٨ يوما من بدء الفصل وأن تسلمه من الدارس يجب أن يتم بعد ٣٤ يوما من بدء الفصل. وفي هذه الحالة سيجد الدارس صعوبة كبيرة في الحضور للمركز خصيصا للتسلم والتسليم.

ولتوضيح حجم الأزمة المالية التي يعاني منها البرنامج يكفي أن أذكر الوضع الذي ساد في السنة المالية ١٩٩٢م. لقد كانت الموازنة التقديرية لذلك العام التي وضعها فرع فلسطين ووافقت عليها إدارة الجامعة في عمان ١,٩٢٩.٤٨٠ دينارا أردنيا. ولكن ما حصل عليه الفرع للإنفاق على البرنامج لم يزد عن ١,١٠٥,٠٠٠ دينارا، كان حوالي ٦٨٥,٠٠ دينارا منها حصيلة الرسوم الجامعية وأثمان الكتب المباعة والباقي وقدره

٤٢٠,٠٠٠ دينارا ورد من عمان على دفعات شهرية قيمة كل منها ٣٥,٠٠٠ دينار. وبكلام آخر إن فرع فلسطين قد حصل على ٥٧% فقط من الموازنة التي طلبها لتأمين سير أعماله بصورة جيدة.

لقد طبقت إدارة الجامعة المفتوحة في عمان خلال العامين الماضيين سياسة مالية متقشفة جدا على فرع فلسطين. وتقضي تلك السياسة أن تمويل النفقات الرأسمالية للفرع (أي مستلزمات التأسيس ن إيجار وأثاث وأجهزة.. الخ) وحوالي نصف مرتبات الموظفين من الرسوم الجامعية وأثمان بيع الكتب. وتكتفي هي بالإسهام في رواتب الموظفين بمبلغ ٣٥,٠٠٠ دينار شهريا أي حوالي نصف القيمة الحالية للرواتب الشهرية. وحتى هذا الإسهام لا يتوفر في بعض الأحيان بأكمله.

وحيث إن إيرادات الرسوم الجامعية وأثمان الكتب لا تكفي لتجهيز مؤسسة جامعية بدأت في بناء نفسها من الصفر وفي نفس الوقت لدفع جزء من رواتب موظفيها، فقد كانت إحدى النتائج الطبيعية لهذا الوضع أن بقي الكثير من حاجات المناطق التعليمية غير ملبى (ومن الأمثلة على هذه الحاجات : المكتبات، بعض الأجهزة الهامة، الكثير من الوسائل التعليمية، ملء بعض الشواغر الهامة وتعيين مزيد من المشرفين المتفرغين)، الأمر الذي انعكس سلبيا على نوعية الخدمات التربوية والإدارية التي يقدمها البرنامج.

وعند الحديث عن ضعف الإمكانيات المالية للبرنامج تجدر الإشارة إلى أن البرنامج لا يتلقى أية مساعدات مالية أو عينية عن طريق مجلس التعليم العالي في الأرض المحتلة. وقد حدث مؤخرا أن وردت أجهزة كثيرة للمجلس من السوق الأوربية لتوزع على الجامعات المحلية فلم ينل البرنامج منها شيئا.

ويقدر بأنه من أجل النهوض ببرنامج التعليم المفتوح وتوفير الجزء الأساسي من النواقص المالية والفنية والتي يعاني منها يتوجب أن تزاد الدفعة المالية التي تدفع له لتصبح مائة ألف دينار شهريا، وأن يستمر ذلك لمدة ثلاث سنوات قادمة، وخاصة وأن منطقة تعليمية أخرى قد افتتحت في منطقة غزة.

إن برنامج التعليم المفتوح في الأراضي المحتلة مؤسسة ناشئة تحتاج إلى بنية تحتية قوية كما تحتاج إلى بناء سمعة جيدة لنفسها ولأسلوب التعليم عن بعد الذي تتبناه، وكل

ذلك يحتاج إلى تمويل بمستوى معقول. وأي تهاون في هذا الصدد قد يؤدي -لا قدر الله- إلى تراجع في منجزات البرنامج وطموحاته.

مشكلات حول كفايات موظفي الجامعة المتعلقة بالتعليم المفتوح:

إن الغالبية العظمى لموظفي الفرع الإداريين بمن فيهم مديري المناطق التعليمية لم يتلقوا تدريبا متخصصا حول مفهوم وأساليب ونشاطات التعليم المفتوح مما قد يؤثر سلبا على نوعية إنتاجهم. صحيح أن التعليم المفتوح يشترك مع التعليم النظامي الذي عرفوه في أمور كثيرة ولكن التعليم المفتوح ميزاته وطرائقه التي يتحتم على العاملين ذوي العلاقة معرفتها. فالجهد مهما كان صادقا ومخلصا لا ينتج إنتاجا متميزا إذا افتقر إلى المعرفة المتخصصة.

وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن معظم المشرفين الأكاديميين سواء كانوا متفرغين أم غير متفرغين لا يدركون تماما فلسفة التعليم المفتوح وطرائقه وبالتالي يتصرفون أثناء اللقاءات مع الدارسين كما اعتادوا أن يفعلوا في الجامعات النظامية أو المدارس الثانوية (أي أنهم غالبا ما يتبعون أسلوب المحاضرة في التدريس).

مشكلات تتعلق بالمباني والمرافق:

يعاني برنامج التعليم المفتوح من نقص حاد في المباني والمرافق اللازمة لتنفيذ نشاطاته، ومجموعة المشكلات التي تنبثق عن هذا النقص هي كالآتي:

١- تجد المناطق التعليمية كافة صعوبات كبيرة في توفير قاعات مناسبة لأداء الامتحانات أو الاجتماعات العامة. ومع أن بعض الجامعات المحلية وكليات المجتمع تتعاون في هذا المجال إلا أن هذا التعاون يظل ناقصا ولا يسير دائما بسلاسة وبطيب خاطر كما أنه يسبب إرباكات إدارية للمشرفين على الامتحانات بسبب اضطرارهم للتنقل وحمل المواد والبقاء على اتصال هاتفي (قد لا يكون موفرا) مع المنطقة التعليمية.

٢- أبنية المراكز الدراسية في معظمها غير مناسبة من حيث السعة والتنظيم ولا تتوفر فيها إمكانية للتوسع المستقبلي في نشاطات البرنامج.

٣- معظم المباني المستعملة حاليا كمراكز دراسية بنيت أصلا لتكون منازل أو مكاتب تجارية وبالتالي تكون ممراتها وردهاتها ومنافعها صغيرة وضيقة والأرض المحيطة بها غير واسعة ولا تتوفر فيها مواقف كافية للسيارات.

مشكلات تتعلق بالمكتبات:

لا يمتلك برنامج التعليم المفتوح في الأراضي المحتلة أية مكتبات لخدمة الدارسين الملتحقين به والمشرفين الأكاديميين والموظفين التابعين له. وهذا يعني أنه لا تتوفر للدارسين أي مراجع أو مصادر يستعينون بها لإغناء معارفهم وتعميق فهمهم لما يدرسون وأخص بالذكر تلك المراجع المذكورة في الكتب المقررة التي يستعملونها.

هذا وقد قام مدير منطقة غزة التعليمية التابعة لفرع فلسطين بالجامعة بتقويم التعلم من بعد بجامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر الطلاب، وقدم المقترحات الآتية:

أولا: المقررات الدراسية:

١- التقليل من متطلبات الجامعة.

٢- ضرورة توفير وسائط تعليمية (كاسيتات وأشرطة فيديو).

٣- إعادة النظر في بعض الكتب المقررة ومراجعتها من حين لآخر وتحسين طباعتها.

٤- بعض المقررات توجد بها معلومات كثيرة والبعض الآخر بها معلومات مكررة.

٥- توجد بعض المقررات غير الضرورية لتخصصات معينة.

٦- لابد من زيادة عدد اللقاءات الأسبوعية لبعض المقررات الصعبة مثل الرياضيات والعلوم بفروعها.

٧- أن الكتب البديلة التي تستخدمها الجامعة في الغالب غير ملائمة لطالب الجامعة المفتوحة.

٨- ضرورة تحديث المقررات في بعض التخصصات مثل الحاسوب.

٩- الاهتمام بالجانب العملي في الحاسوب.

١٠- الاهتمام بالتدريب العملي في بعض التخصصات كالإدارة.

١١- توفير الكتب قبل بداية الفصل الدراسي.

١٢- التحديث المستمر للمقررات الدراسية بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية.

١٣- تخفيض ثمن الكتب لأنها باهظة.

ثانيا: التعيينات الدراسية:

١-توفير التعيينات الدراسية مع بداية الفصل الدراسي.

٢-تصحيح التعيينات الدراسية في الوقت المناسب.

٣-أن يكون التصحيح دقيقا.

٤-يجب أن تقيس التعيينات الفهم وليس لحفظ التعيين.

٥-تزامن توزيع التعيين الدراسي مع دراسة الوحدة ذات العلاقة.

٦-أن يضع المشرف الأكاديمي في المنطقة التعيين الدراسي.

٧-يجب أن تقيس أسئلة التعيينات قدرات الدارسين.

٨-يجب أن يلتزم التعيين بالمقرر الدراسي وعدم الخروج عنه.

٩-التقليل من عدد التعيينات.

ثالثا : التقويم:

١-ضرورة أن تكون الاختبارات شاملة بحيث تتناول كافة مفردات المقرر.

٢-الكثير من الاختبارات مكرر من اختبارات سابقة.

٣-كما أن بعض الاختبار يتضمن أسئلة من التعيينات.

٤-يجب أن تقيس الاختبارات الفهم والاستيعاب وليس الحفظ والاستظهار.

٥-من الأفضل العودة إلى النظام القديم وهو إجراء ثلاثة اختبارات بدلا من اختبارين.

٦-الاعتماد على الأسئلة الموضوعية أكثر من الأسئلة المقالية.

٧-مراعاة أن يكون الزمن مناسبا لطول الاختيار.

٨-يجب أن تكون الأسئلة واضحة ودقيقة.

٩-يجب أن تتلاءم الأسئلة والدرجات المخصصة لها مع الأهمية التي يوليها المشرف الأكاديمي للموضوعات.

ثانيا : جامعة كل شخص في إسرائيل

" لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلا كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقا كذبوا وفريقا يقتلون " صدق الله العظيم (سورة المائدة)

كثرت الكتابات عن اليهود وبني إسرائيل، ويكاد الاتفاق يكون منعقدا على أن من أبرز سمات الشخصية اليهودية والإسرائيلية بالتبعية، ما يلي:

١- **التعصب :** والتعصب يأخذ أشكالا كثيرة، منها الالتزام بالأخلاق الحميدة مع (القريب) أي اليهودي، واستباحة أي عمل يحقق الهدف مهما تكن لا أخلاقيته مع (البعيد)، وهو غير اليهودي. ومنها السعي إلى السيطرة على الآخرين من غير القريبين بالإقراض بالربا وغيره من أساليب. ومنها اتخاذ الدين اليهودي محورا للتعليم والثقافة دون غيره من أديان وثقافات، حتى لو أدى ذلك إلى إهمال ديانة الغير وثقافته، وهما إن درسا فلكي تكون دراستهما أداة (للسيطرة) على هذا الغير ومنها أيضا الرغبة في تدمير الغير. ويشهد على ذلك دور اليهود مع الحضارات المختلفة، ويذكر في هذا الصدد أنهم صنعوا الشيوعية والصهيونية ومذاهب وأيديولوجيات أخرى هدامة.

وارتبط التعصب بروح التعالي وتقديس الذات، إلى حد أنهم يعتبرون أنفسهم ليس فقط عباقرة، ولكن شعب الله المختار.

٢- **العزلة والتوقع:** وقد اتخذ بنو إسرائيل من هذه العزلة - التي اختاروها حينا، وفرضت عليهم بسبب سلوكياتهم أحيانا - أداة تساعدهم على عدم الذوبان في الغير، بل وتحفظ لهم خواصهم وهم في تقوقعهم هذا يتخذون البيت كنسا والمدرسة معبدا يؤدي فيهما ما يؤدى في المعبد. وحياتهم الأسرية بانعزالها وعاداتها وتقاليدها واهتمامها بالديانة اليهودية تفسر حفاظهم على الشخصية اليهودية داخل كل فرد يهودي، مهما تعيش الأسرة منعزلة في الشتات.

وقد أخذ هذا التقوقع وشكل العزلة ما رأيناه هنا في مصر وفي غيرها من وجود (حارة) لليهود تجمعهم تكون بمثابة الحصن لهم من أي غزو ثقافي خارجي.

وقد ارتبطت العزلة كما ارتبط التقوقع بالشعور بالاضطهاد، مما دفعهم إلى محاولة (تعويض) هذا الشعور بالظهور في صورة العباقرة أصحاب المذاهب الجديدة، والنظريات،

والفكر المستحدث والاختراعات. كما ارتبط بذلك احتماؤهم بقوى كبرى، ويشهد تاريخهم مع المسلمين على تقوقعهم واحتمائهم بقبائل كبيرة، ثم يشهد واقع الحال الآن في سيرهم وراء أمريكا وتسييدهم لها، وقبله سيرهم وراء بريطانيا عندما كانت عظمى.

٣- **الغدر:** ونقصد به الغدر بمن يمد لهم يد العون والمساعدة. فقد جاءوا مصر هاربين ومطرودين من الشام، وأحسنت مصر استضافتهم كجالية تعيش حياتها وسط المصريين في عزلة وتقوقع وكسبوا ماديا من تجارتهم، لكنهم كعادتهم سلكوا ما لم يقبله المصريون فطردوهم من البلاد.

ورغم أن المسلمين قد نظروا إليهم كأهل كتاب ووسعوهم إلا أنهم أضمروا للإسلام والمسلمين كل شر وحاكوا ضدهم المؤامرات، وتعاونوا مع أعداء الإسلام من الكفار، ونقضوا عهودهم مع المسلمين، محاولين هدم دعوتهم، وعملوا على الدس في الدين الحنيف. وما الإسرائيليات في الحديث الشريف إلا من صنعهم.

وقد قامت عدة صراعات وحروب بين العرب وإسرائيل منها هجوم الجيش الإسرائيلي واحتلال سيناء عام ١٩٥٦م، ثم حرب عام ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية وكذلك احتلال سيناء وهضبة الجولان ثم جنوب لبنان بعد ذلك. وقد كانت حرب ١٩٧٣م خطوة كبيرة أطاحت بنظرية الأمن الإسرائيلي وجيش إسرائيل الذي لا يقهر، ومنيت إسرائيل فيها بهزائم عسكرية.

ومع اللجوء إلى المفاوضات استردت مصر سيناء، وعقدت اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل وصار هناك اعتراف متبادل بين البلدين، وقد وقع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي اتفاق غزة أريحا عام ١٩٩٣م لإقامة حكم ذاتي فلسطيني في هاتين المنطقتين، ثم جاء بعد اتفاق أوسلو. لكن نقضت الحكومة الإسرائيلية كافة المعاهدات والاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين، وقامت بإعادة احتلال أراضي السلطة الفلسطينية والعدوان على الشعب الفلسطيني وارتكاب مجازر وجرائم حرب عام ٢٠٠٢م.

أما عن التنظيم السياسي لدولة إسرائيل فإن هناك الكنيست وهو البرلمان الإسرائيلي، وهناك أحزاب عديدة على رأسها حزب العمل، الذي له وجود قوي في الهستدروت وهو اتحاد العمال، وبجانبه كحزب رئيسي نجد الليكود بجانب أحزاب دينية عديدة. وهناك مجلس الوزراء الذي ينفذ سياسة ويديرها.

تبلغ مساحة إسرائيل ٢٠٧٠٠ كيلو متر مربع تمتد بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر المتوسط جنوب لبنان. وتمتاز المنطقة الساحلية بخصوبة الأرض ، مع بعض الأودية الداخلية، مما جعل الزراعة نشاطا هاما، وهناك شبه اكتفاء ذاتي في المنتجات الزراعية، مع وجود فائض للتصدير. ويلاحظ هنا محدودية مصادر المياه في إسرائيل.

ورغم وجود البترول في البلاد العربية الأخرى فإن إنتاج إسرائيل من البترول لا يغطي سوى حوالي ٥% من استهلاكها. وتتميز منطقة البحر الميت بوجود ثروة معدنية في المنجنيز والفوسفات وغيرهما.

وقد قطعت إسرائيل شوطا كبيرا في مجال التنمية الصناعية. مع ندرة المواد الخام، معتمدة على استيرادها. ومن أبرز الصناعات الإسرائيلية صناعات الكيماويات، والمنسوجات، والإلكترونيات، ومواد البناء، والطائرات، والمعادن والصناعات الغذائية ومواد البناء. وهذا التقدم الصناعي وراء الدعوة والجهود التي تبذل الآن لإقامة سوق شرق أوسطية تسيطر عليها إسرائيل بإنتاجها، وتكون دول الشرق الأوسط - وعلى رأسها الدول العربية بتشرذمها وتخلفها - السوق المستهلك، مما يخلق تبعية من جانب وهيمنة تجاه المركز وهو إسرائيل من جانب آخر.

وإذا قارنا بين الواقع السكاني والاقتصادي لمصر كبرى دول العالم العربي، وإسرائيل اتضح لنا ما نذهب إليه، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (١)
الواقع الاقتصادي لمصر وإسرائيل في أعوام ١٩٩١م ، ١٩٩٢م ، ٢٠٠٢م

الدولة	عدد السكان (بالمليون) عام ١٩٩١	الناتج القومي الإجمالي (بالمليار دولار)		الدخل السنوي للفرد بالدولار		معدل النمو الاقتصادي		معدل البطالة ١٩٩٢	الصادرات والواردات مع الولايات المتحدة ١٩٩١		الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٢
		١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢		الواردات من الولايات المتحدة	الصادرات إلى الولايات المتحدة	
مصر	٥٤,٧	٢٩,٦	٣٢,٨	٦٤٠	٦٤٠	٦,٢	٢,٨	٢٠	٢,٣م.د	٢١٠ م.د	٠,٦
إسرائيل	٥,٢	٥٧,٢	٦٦,٦	١١٤٦٠	١٢٨٣٢	٥,٩	٦	١١	٣,٥ م.د	٣,٢ م.د	٢,٣

وواضح من الجدول السابق أن الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي أكثر من ضعف مثيله في مصر، رغم أن عدد سكان مصر يعادل أكثر من عشرة أمثال عدد سكان

إسرائيل. وقد نتج عن ذلك أن دخل الفرد السنوي في إسرائيل يساوي عشرين مرة دخل الفرد في مصر في السنة.

يضاف إلى ذلك أن معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي أكثر من ثلاثة أمثال معدل النمو الاقتصادي في مصر عام ١٩٩٢م، ويزداد الفرق وضوحا إذا عرفنا أن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد يقوم على تكنولوجيا متقدمة في الوقت الذي نجد فيه اقتصادنا ذا تكنولوجيا بسيطة غالبا.

كما يلاحظ ارتفاع البطالة في مصر، وترتفع النسبة أكثر إذا أضفنا إليها ما تعانيه سوق العمالة في مصر من بطالة مقنعة بمعدلات عالية جدا.

أما عن ميزان المدفوعات مع أكبر المتعاملين مع كل من مصر وإسرائيل وهو الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الفارق بين الصادرات الأمريكية والصادرات الإسرائيلية يصل إلى ٣ مليار دولار وهو فارق ضئيل بالمقارنة للحال بالنسبة لمصر، إذ إن الفارق بين الصادرات الأمريكية إلى مصر والصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة يصل إلى أكثر من ٢,١ مليار لصالح أمريكا.

ويفسر الإنفاق الكبير على البحث العلمي في إسرائيل أحد أسباب التقدم العلمي والتقني، حيث تبلغ نسبة هذا الإنفاق إلى الدخل القومي ٢,٣% ، على حين أنها لا تتعدى ٠,٦% في مصر

ونعود إلى إسرائيل لنقرر أن نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يخصص للأغراض العسكرية، وهناك ارتفاع في معدلات التضخم، ومشكلات مرتبطة بالإسكان مع تزايد موجات الهجرة. ولذلك تعتمد إسرائيل اعتمادا مباشرا على الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي. و إذا كانت هيئة المعونة الأمريكية *USAID* تدرس المشروعات التي تمولها بالعون أو الاقتراض وتراقب هذه المشروعات تخطيطا وتنفيذا من خلال بعثاتها الموجودة في البلاد المختلفة، فإن إسرائيل تتلقى شيكا بالدعم الأمريكي المخصص لها، دون أدنى تدخل أمريكي.

التعليم في إسرائيل :

طبقا للتنظيم الإداري للدولة ولقانون التعليم الإلزامي الصادر عام ١٩٤٩م فإن التعليم يدار إدارة مركزية. وتعتبر وزارة التربية والتعليم والثقافة مسئولة عن التعليم قبل الجامعي وكليات إعداد المعلمين. ويوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للوزارة :

البناء الإداري للتعليم في إسرائيل

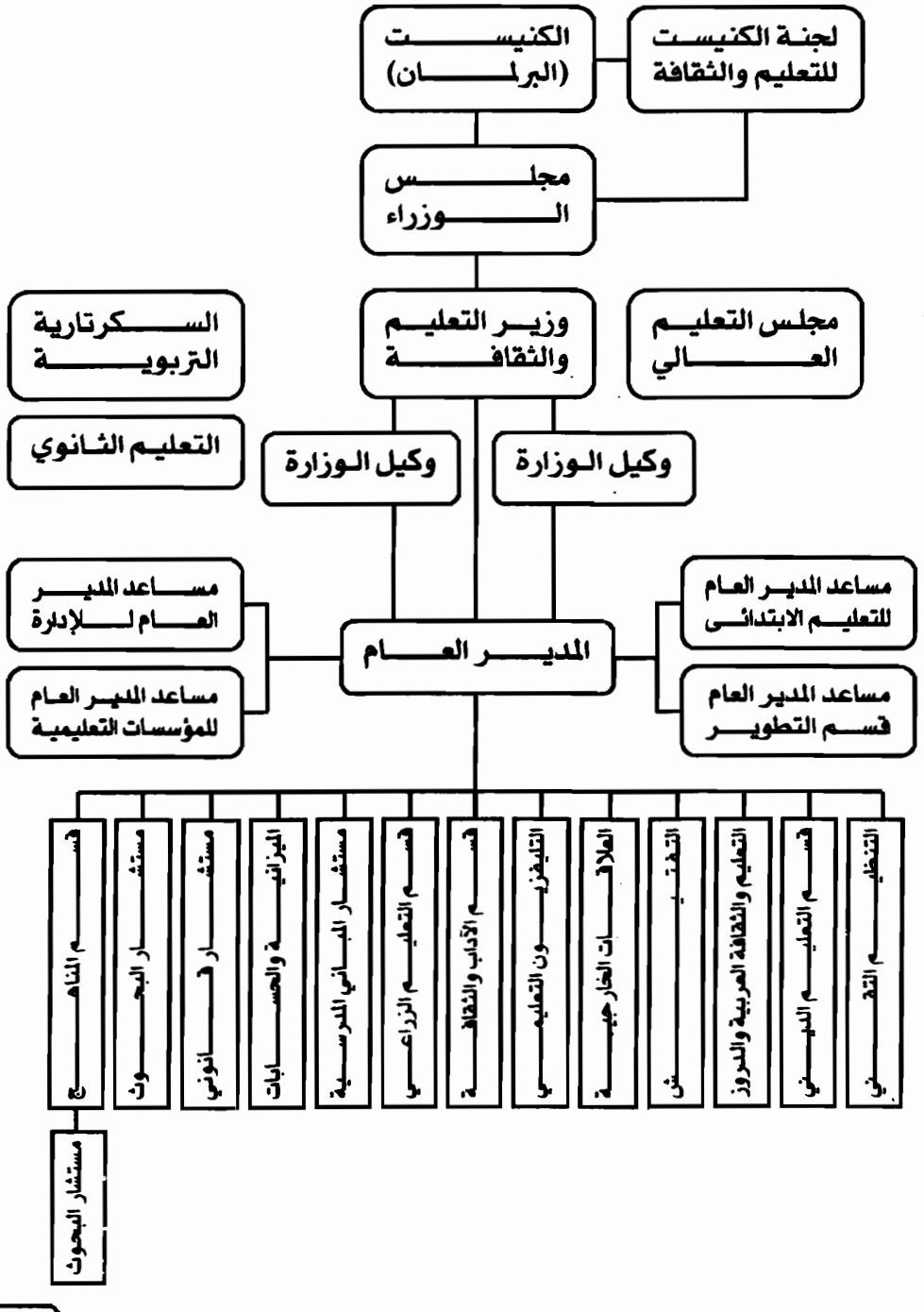

وواضح من الشكل أن البرلمان - وهو ما يسمى بالكنيست - يأتي على قمة التنظيم التعليمي، وللكنيست لجانه المختصة بالتربية والثقافة ثم مجلس الوزراء ووزارة التعليم والثقافة، وهي مسئولية عن التعليم العالي والجامعي من ناحية والتعليم قبل الجامعي من ناحية أخرى، إذ يتبع الوزارة مجلس التعليم العالي، كما أن هناك إدارات تختص بمراحل التعليم ونوعياته ومناهجه والتعليم الحكومي الديني وتعليم العرب والدروز والبحث التربوي والتفتيش.

وينبغي أن نؤكد على أن هذه الإدارة المركزية ترجع إلى أن إسرائيل مجتمع قائم على أساس عنصري، ديني بالدرجة الأولى يستقبل مهاجرين يهود من أنحاء مختلفة من العالم، ويسعى إلى - لا نقول تهويدهم لأنهم يهود شحما ولحما ولكن إلى - صهيونيتهم، يستوي في ذلك اليهود الغربيون بعامة ويهود الشرق على وجه خاص، لأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ينظر إليهم على أنهم من بلاد متخلفة، ولذلك فالفرق كبير بين الأشكيناز والسفارديوم. وتصل شدة وحدة المركزية إلى الدرجة التي تجعلنا نقول إن ما يحدث داخل المدارس تقرره الدولة، ذلك أن الوزارة تضع التفاصيل الدقيقة للمنهج بما يدخل تحته من محتوى المقررات، بل وجداول الدراسة بالمدارس أيضا. وتقوم لجان وزارية بمراجعة الكتب الدراسية، كما يمنع استخدام أي كتاب إلا بموافقة الوزارة. والوزارة تتدخل كذلك في أمور مدرسية داخلية، فهي على سبيل المثال تحدد عدد التلاميذ الذي يمكن أن يسمح لهم بإعادة السنة الدراسية. كما أنها مسئولة عن التجريب التربوي والامتحانات وتمارس سلطة قوية على المعلمين. والوزارة بجانب ذلك هي التي توافق على تعيين معلمي المدارس الابتدائية، وتختار نظار المدارس، وبخاصة في المدن الصغيرة، لأنه بالنسبة للمدن الكبرى يتم ذلك بالتشاور مع السلطات المحلية، بما يعني أيضا تدخلها في تعيينهم بها.

أما عن السلطات التعليمية المحلية، فإنه رغم أن قانون التعليم الإلزامي المشار إليه سلفا قد نص على أن السلطات المركزية والمحلية معا مسئولة عن التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي، نجد أن مسئولية هذه السلطات المحلية محدودة في الواقع في إنشاء المباني المدرسية وصيانتها وتجهيز المدارس بالأثاث والمعدات والخدمات المعاونة وتسجيل التلاميذ، وما عدا ذلك فإنه مسئولية الوزارة المركزية، كما بينا من قبل.

وتنحسر مسئوليات الإدارة المدرسة كثيرا لتنحصر في تنفيذ تعليمات الوزارة المركزية وبخاصة في الأمور الفنية، وهو دور محدود في ضوء ما عرضناه عن مسئوليات الوزارة وسلطاتها في الأمور المتصلة بالتخطيط والتنظيم.

وأما عن المتابعة، فإن إسرائيل مقسمة إلى سبعة أقاليم؛ يرأس كل واحد منها مدير إقليمي يتبعه مفتشون إقليميون لكل من المدارس الحكومية والمدارس الحكومية الدينية، وبجانب المفتشين الإقليميين هناك مفتشون للمواد الدراسية بوزارة التعليم، مع مفتشين للمواد الدراسية بالأقاليم يتبعون الوزارة. وللمفتشين الإقليميين والمركزيين سلطات قوية، ومن أمثلة ذلك إمكانهم نقل أي معلم من مدرسة إلى أخرى.

وتقدم الدولة لوزارة التعليم ثلثي ميزانيتها، أما الثلث الباقي فيأتي من المحليات ومصادر خاصة أخرى. ويذكر هنا أمر هام وهو أن ما تقدمه الدولة للتعليم يأتيها من الوكالة اليهودية بما تجمعه من الهيئات اليهودية المختلفة خارج إسرائيل.

وهذا من الملامح الهامة للتعليم الإسرائيلي، بل للدولة الإسرائيلية ككل، وهو أن اليهود في خارج إسرائيل يدعمون الدولة ويدعمون التعليم فيها. وهناك هيئات ومؤسسات يهودية تقدم دعما مباشرا لنوعيات معينة من التعليم كالتعليم المهني. كما يظهر ذلك بوضوح بالنسبة إلى الجامعات، حيث يصل هذا الدعم الخارجي واقعا والداخلي، رغم وجود مصادر في الخارج قلبا وقالبا إلى أكثر من ٤٠% من ميزانيات الجامعات.

وإذا انتقلنا إلى تنظيم التعليم في إسرائيل نجد أن هناك:

١) التعليم فيما قبل المدرسة :

ويشمل التربية في الحضانات، كما يشمل رياض الأطفال. وتعتبر نسبة الأطفال في سن الثالثة والرابعة في الحضانات والرياض نسبة عالية لارتفاع نسبة النساء المتفرغات للعمل.

أما عن أطفال الخامسة من العمر فإنهم يتعلمون لمدة عام تعليميا إلزاميا مجانيا، ومن هنا فإن هناك استيعابا كاملا تقريبا للأطفال الإسرائيليين في هذه السن، ويعتبر التعليم

في هذه السن متطلبا أساسيا للتعليم الابتدائي وبخاصة للمهاجرين الجدد. وهناك جهود تبذل الآن ليمتد التعليم المجاني للأطفال في سن الثالثة والرابعة، وبخاصة للأطفال من بيئات ثقافية ومستويات اقتصادية متدنية من اليهود.

لكن ينبغي التأكيد على ضيق فرص هذا التعليم في هذه السن للأطفال العرب في إسرائيل، وبخاصة لمن هم في سن الثالثة والرابعة.

٢) التعليم الابتدائي والثانوي:

حتى عام ١٩٦٨ كان هناك تعليم ابتدائي إلزامي لمدة ثماني سنوات يلتحق المنتهون منه بمدرسة ثانوية أكاديمية أو مهنية تقنية أو زراعية تتراوح مدة الدراسة بها من سنتين إلى أربع سنوات. وقد أدخل عام ١٩٦٩م تعديل على قانون التعليم الإلزامي تم بمقتضاه مد فترة التمدرس الإلزامي إلى سن ١٤ سنة، ثم إلى سن ١٥ سنة (الصفان الثامن والتاسع)، تزامن مع رفع سن ترك التعليم ، ويستبدل بالنمط التقليدي تعليم ابتدائي مدته ثماني سنوات + تعليم متوسط مدته أربع سنوات بنظام جديد:

- مدرسة ابتدائية مدتها ست سنوات.
- مدرسة ثانوية د نيا شاملة، مدتها ثلاث سنوات (تعليم متوسط).
- مدرسة ثانوية مدتها ثلاث سنوات.

وبسبب وجود مشكلات متصلة بتعميم التنظيم الجديد، فإن الغالبية العظمى من الأطفال الإسرائيليين اليهود تلتحق بمدرسة ابتدائية من سن السادسة إلى سن الخامسة عشرة.

ويسير منهج الدراسة بهذه المدرسة على النحو الآتي:

١-الصفان الأول والثاني، يدرس التلاميذ فيهما القراءة والكتابة والحساب وموضوعات فنية أخرى.

٢-الصفوف التالية: يدرس التلاميذ بالإضافة إلى المواد السابقة، مواد الجغرافيا، والتاريخ، والأشغال اليدوية، والرسم، والموسيقى واللغات الأجنبية والتربية الرياضية، والزراعة، والاقتصاد المترلي، والتربية المدنية.

وتبدأ دراسة اللغة الأجنبية في السن الخامسة، وهي عادة الإنجليزية، مع وجود تلاميذ يدرسون العربية كلغة أجنبية في الصف الرابع. وتعتبر الدراسات اليهودية إجبارية في جميع المدارس، ويخصص لها حوالي خمس حصص أسبوعيا في المدارس الحكومية العامة، وتزداد حصصها في المدارس الحكومية الدينية. ويمكن للتلاميذ المنقولين إلى الصف السابع التحويل إلى المدارس المتوسطة، حيث يدرسون لمدة ثلاث سنوات تطبيقا للنظام الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أمرين:

١-أن ٣٠% من جملة التلاميذ مقيدون في مدارس حكومية دينية.

٢-أن تحقيق الإلزام في التعليم للسكان الإسرائيليين اليهود قد تم مع صدور قوانينه وقراراته بشكل كامل.

أما عن التعليم الثانوي، فإن هناك أربعة أنواع من المدارس الثانوية في إسرائيل لليهود، هي:

١) المدارس الثانوية العامة :

وهي مدارس تتيح فرص الاختيار للطالب من بين موضوعات أكاديمية تنتهي بالتقدم لامتحان الباجروت ***Bagrut*** ويعتبر هذا الامتحان امتحان إجازة للالتحاق بالجامعات.

وهناك الآن ثلاثة مستويات لهذا الامتحان، لكل مستوى منها عدد من النقاط، ويتطلب النجاح في هذا الامتحان والحصول على هذه الشهادة ألا تقل نقاط الطالب عن عشرين نقطة، ولمن يرغب الالتحاق بالجامعات أن يكون المعدل التراكمي للنقاط الحاصل عليها فوق العشرين نقطة.

٢) المدارس الثانوية الشاملة:

تقرر إنشاء مدارس ثانوية شاملة في إسرائيل، في أعقاب مؤتمر عقد عن التعليم الشامل هناك عام ١٩٧٠م حضره ثلاثة من الخبراء البريطانيين. وتنتشر هذه المدارس في أنحاء مختلفة، يدرس فيها الطلاب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٨سنة.

٣) المدارس الثانوية المهنية:

وتشمل أنواعا متعددة، تتبع وكالات تطوعية، مثل منظمة التأهيل عن طريق التدريب. وهناك مدارس مهنية ذات مستوى عال يجعلها تعادل المدارس الثانوية

الأكاديمية، ويسمح لطلابها بالالتحاق بامتحانات الباجروت المهنية، ومن ثم الالتحاق بالتعليم العالي التقني. إلا أن غالبية هذه المدارس الثانوية المهنية تعد طلابها لدخول سوق العمل.

وهناك المدارس المهنية المسائية للتلاميذ الذين تركوا التعليم في سن الخامسة عشرة. وتشمل خطة الدراسة بالتعليم المهني بالإضافة إلى المواد المهنية والعملية دراسة اللغة العبرية، والتوراة والتاريخ والإنجليزية والتربية الوطنية والرياضيات.

٤) المدارس الثانوية الزراعية:

وهي تعد طلابها أساسا للعمل بالزراعة، ولذا فإن معظم هذه المدارس مدارس داخلية. وهناك عدد منها تؤهل الطلاب لامتحان الباجروت، تمهيدا للالتحاق بالتعليم العالي.

وبجانب المدارس الحكومية العادية التي ذكرت آنفا، نجد أن المدارس الحكومية التي بدأ إنشاؤها عام ١٩٤٨م، وتطالب الأحزاب الدينية اليمينية كالماباي بزيادة الدعم الحكومي لهذه المدارس. وتقدم هذه المدارس نفس المنهج الدراسي الذي يقدم بالمدارس الحكومية، مع زيادة كبيرة في الساعات المخصصة للمواد الدينية تصل إلى إحدى عشرة ساعة أسبوعيا في المدارس الابتدائية على سبيل المثال. وتتبع المدارس الدينية الحكومية قسم التعليم الديني بالوزارة.

تعليم العرب في إسرائيل :

وهناك عرب فلسطينيون يعيشون في إسرائيل، مسلمون ومسيحيون ودروز، بلغت نسبتهم حوالي ١٤% عام ١٩٤٩م ، يتركز معظمهم في المنطقة الشمالية، ويعيش بعضهم على حدود الضفة الغربية لنهر الأردن والنقب ومدينة حيفا.

ويعتبر تعليم العرب إلى حد كبير منفصلا عن النظام التعليمي من الناحية الشكلية، فتلاميذه يتعلمون باللغة العربية، والمنهج مختلف بعض الشيء عما هو متبع في المدارس الأخرى التي تتناولها، إذ لا يدرس التلاميذ الأدب العبري والدراسات التوارتية. لكن هؤلاء التلاميذ العرب في المدارس العربية يدرسون بقية المواد الأخرى - باعتبارهم مواطنين إسرائيليين - التي يدرسها طلاب المدارس الحكومية.

لكن ينبغي التأكيد على أن العرب في إسرائيل مواطنين من درجة دنيا، هم أقلية لا تجد حماية ولا تطبق في شأن تعليمهم، خلافا لما تقوله الوثائق الإسرائيلية والكتب التي تصدر في الغرب، ما نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ولكن تقوم السياسة التعليمية على أساس من العنصرية والتعصب، والهدف الذي ما تزال تسعى إليه إسرائيل يتمثل في طمس مقومات الشخصية العربية وتهويدها. رغم أن هناك مدارس خاصة بالعرب يتعلمون فيها، فإن مسئولية تقويمها ومتابعتها يتولاها الإسرائيليون، وهذا هو الذي جعلنا نقول إن تعليم العرب منفصل عن النظام التعليمي من الناحية الشكلية إذ إن التلاميذ العرب يدرسون مقررات تماثل المقررات التي يدرسها تلميذ المدارس اليهودية، ولكن بدرجة منخفضة الكفاءة لانخفاض مستوى المعلم، كما سنرى بعد قليل فضلا عن دراسة اللغة العبرية، ويضاف إلى ذلك التفتيش الإسرائيلي على هذه المدارس، الذي يقوم به مفتشون يهود لا عرب.

ثمة عدد من الملاحظات يجدر ذكرها ، وهي:

١-انعدام تكافؤ الفرص التعليمية بين العرب واليهود في إسرائيل، ويظهر ذلك في زيادة المدارس والفصول، وانخفاض الاستيعاب الذي يبلغ بالنسبة للتعليم الإلزامي حوالي ٥٠% من العرب في الوقت الذي يصل فيه إلى أكثر من ٨٥% لليهود. ويكاد مبدأ تكافؤ الفرص لا يجد تطبيقا في التعليم العالي، إذ تنخفض نسبة الطلاب العرب إلى حوالي ١,٥% في أحسن الأحوال إلى الإسرائيليين في الجامعات، وغالبا تكون تخصصات الطلاب العرب تخصصات نظرية.

٢-إهمال إعداد المعلم العربي وتدريبه نتيجة ندرة مؤسسات الإعداد الخاصة بالمعلمين العرب.

٣-تدني ما يخصص لتعليم العرب من مخصصات مالية، بشكل ملحوظ.

٤-العمل على طمس الشخصية العربية، ويظهر ذلك في تدني مستوى الطلاب في اللغة العربية قراءة وكتابة، كما يظهر في تدريس تعاليم التوراة وتاريخ العبرانيين. ويذكر في هذا الصدد أن وزارة التعليم الإسرائيلية هي التي تضع المناهج للمدارس بما فيها مدارس العرب.

وأما عن إعداد المعلم الإسرائيلي فإنه يعد:

- إما في كليات إعداد المعلمين، وفي إسرائيل ٥٨ كلية لإعداد المعلم، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات في معظمها، وهناك من بينها كليات مدة الدراسة بها أربع سنوات تنتهي بالحصول على بكالوريوس التربية *B.ED*.
- وإما في الجامعات، إذ توجد ست جامعات في إسرائيل تقدم دراسات بعد الدرجة الجامعية الأولى للحصول على الدبلوم في التربية. وتسعى وزارة التعليم والثقافة إلى أن يكون كل معلمي الثانوي من الحاصلين على هذه الدبلوم. وبجانب ذلك هنالك كليات للتربية بالجامعات تقدم دراسات للحصول على البكالوريوس في التربية وفق النظام التكاملي.

وإذا انتقلنا إلى الجامعات الإسرائيلية، وجدنا أن في إسرائيل مؤسسات جامعية تقدم تعليما نظاميا ، ست منها بها دراسات في مرحلة البكالوريوس، هي:

١) **التكنيون:** معهد إسرائيل للتكنولوجيا، وقد أسس عام ١٩١٣م.

٢) **الجامعة العبرية بالقدس:** أسست عام ١٩٢٥م.

٣) **جامعة تل أبيب:** أسست عام ١٩٥٥م.

٤) **جامعة بار إيلان الدينية:** وقد أسست عام ١٩٥٧م.

٥) **جامعة حيفا** : التي أسست عام ١٩٦٣م.

٦) **جامعة بن جوريون** : في النجف ، أسست عام ١٩٦٧م.

وذلك بجانب معهد وايزمان للعلوم، الذي ظل حتى منتصف الستينيات يهتم بالبحث العلمي فقط، و لم يكن يقدم دراسات للحصول على درجات علمية. وهو الآن يقدم دراسات عليا فقط.

وقد كان ثمة مقاومة لإنشاء جامعة جديدة من التكنيون وجامعة القدس العبرية، ولكن نجحت الضغوط الشعبية في إنشاء جامعات أخرى. ومعظم الطلاب من الإسرائيليين اليهود، وهناك قلة من العرب في هذه الجامعات، لم يتجاوز عددهم في جميع الجامعات.

ورغم أنه وفقا للقانون ينبغي أن يكون الالتحاق بالجامعة بعد اجتياز امتحانات الباجروت *Bagrut* بتفوق فإن هناك كليات تشترط النجاح في اختبارات للقبول تعقدها للمتقدمين للالتحاق بها.

ومدة الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس عادة ثلاث سنوات، ولكنها في بعض التخصصات كالهندسة والقانون يكون أربع سنوات، وفي تخصصات كالطب وطب الأسنان ست سنوات.

وهناك مؤسسات أخرى للتعليم العالي، منها:

- أكاديمية الفن والتصميم.
- أكاديمية روبين للموسيقى.
- المدارس العالية للتكنولوجيا.
- كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية.
- كلية الأخصائيين الاجتماعيين.
- معهد إسرائيل للإنتاج.
- مدرسة الصحافة.

وتقول الإحصاءات إنه في عام ١٩٧٣ كان هناك ٩١٨٧٠٢ طالبا في المؤسسات التعليمية في إسرائيل، يمثلون حوالي ٢٨% من السكان. منهم خمسين ألف طالب بمؤسسات التعليم العالي، خصصت لهم الحكومة ٤٠% من ميزانية التعليم، وهذا يعكس الاهتمام بالتعليم العالي من ناحية، والضغوط التي يمارسها اليهود من أصل أوربي ومنهم قادة المجتمع للاهتمام بهذا التعليم ومؤسساته.

نشأة جامعة كل شخص في إسرائيل:

أشرنا من قبل إلى دور المؤسسات اليهودية في تمويل التعليم الإسرائيلي، وقد برز هذا الدور بالنسبة لجامعة كل شخص. ذلك أنه في عام ١٩٦٣م أنشأت مؤسسة روتشيلد المعروفة باسم (هانا ديف *Hanadive*) مركز التليفزيون التعليمي *ITC* الذي تولت المؤسسة تمويله، وتولت وزارة التعليم والثقافة مسئوليته، ووضع الأهداف التعليمية ومحتوى

البرامج والاتصال بالمدارس، وقد استمر المركز في تقديم برامجه، محدثا المناهج وطرق التدريس باستخدام التليفزيون.

وقد وافق الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧١ على أن يكون المركز تابعا لوزارة التعليم والثقافة، كما وافق على تعديل قانون الإذاعة بجعل المركز بمثابة شبكة قومية للتليفزيون يبث برامجه في أثناء النهار للأغراض التعليمية المدرسية واللا مدرسية.

وقد أقامت مؤسسة روتشيلد عام ١٩٧٠م مركز التكنولوجيا التعليمية *CET* للمساهمة في تحسين نوعية التعلم ورفع كفاءة التعليم ببحث و دراسة تطبيقات التكنولوجيا في التعليم وتطويرها وتقويمها. وما يزال هذا المركز تابعا لمؤسسة روتشيلد حتى الآن، وما يزال يقوم بمشروعات في المدارس الابتدائية والثانوية والتقنية.

ويعتبر تولي (إيجال آلون) نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم والثقافة علامة هامة في تطور فكرة استخدام التليفزيون في التعليم الجامعي وإنشاء جامعة مفتوحة، إذ إنه كصديق هارولد ويسلون الزعيم العمالي البريطاني، الذي نادى - كما ذكرنا - في موضع سابق من هذا الكتاب - بإنشاء جامعة الهواء في المملكة المتحدة عام ١٩٦٩م أعجب بهذه الدعوة وتأثر بها وأخذ على عاتقه مسئولية نقلها إلى بلاده.

ومن أجل ذلك شكلت في مايو ١٩٧٠م لجنة للتعليم بعد الثانوي لدراسة كل أوجه التعليم العالي غير الجامعي، وإمكان الإفادة من التليفزيون والإذاعة والبريد في التعليم.

وقد اقترحت اللجنة إنشاء جامعة مفتوحة، مع الإفادة من نموذج الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة، والاهتمام ببرامج تدريب مدرسي الرياضيات والعلوم من خلال الجامعة المقترحة. وكان وراء اقتراحات اللجنة هدفان: الأول حل مشكلة ملحة قائمة، والثاني تبني اتجاه تحديثي في طريق التعليم وتكنولوجيا التعليم، للأقاليم والسكان الذين يصعب عليهم الانخراط في التعليم النظامي.

وفي ذات الوقت كانت مؤسسة روتشيلد تقوم بدراسات عن إنشاء جامعة مفتوحة. وقد قام ماكس رو *Max Rowe* السكرتير العام لمؤسسة روتشيلد بجهود من

أجل إنشاء هذه الجامعة أسفرت عن تشكيل لجنة شارم Schramm التي وافق عليها وزير التعليم (ألون) عام ١٩٧١م برئاسة شارم مدير معهد بحوث الاتصالات بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة، ثم بجامعة هاواي، وعضوية مدير معهد التكنولوجيا بالجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة، ونائب رئيس مؤسسة فورد الأمريكية للتعليم والبحوث. وقد قامت اللجنة بزيارة إسرائيل مرتين عام ١٩٧٢م، وأصدرت تقريرها في ذات العام بعنوان: An Everyman's University for Israel جامعة لكل شخص لإسرائيل.

ثمة أمر هام ينبغي أخذه في الاعتبار، يتمثل في أن الجامعات الإسرائيلية السبع لا تقبل إلا الذين يتجاوزون الاختبار المؤهل للالتحاق بها، وهؤلاء يمثلون ٢٠% من الذين يلتحقون بالمدرسة الابتدائية ، وهذا يعني أن عددا كبيرا لا يستطيع اجتياز الاختبار وبالتالي الالتحاق بالجامعات. ويرجع ذلك إلى تقليدية النظام القائم مما استوجب البحث عن بديل يحل هذه المشكلة.

بل إنه مما يؤكد تقليدية النظام الجامعي القائم اعتماده على أساليب التعليم غير الحديثة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى أنماط جديدة للتعليم تعتمد على التكنولوجيا.

ولهذا كله ظهرت ضرورة إنشاء جامعة لكل شخص لإتاحة الفرص التعليمية للناس، حيثما يكونون، ومتى تظهر عندهم دوافع التعليم، وبما يتمشى مع حاجاتهم وإمكاناتهم، ولحل المشكلات التعليمية التي لا يستطيع النظام القائم حلها، وبخاصة التعليم بعد الثانوي، وإصلاح عيوب هذا التعليم.

وفي ضوء ذلك تحددت أغراض إنشاء الجامعة فيما يلي:

١-تقديم برامج لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة من غير الحاصلين على درجات علمية.

٢-إتاحة فرصة التعليم لغير الناجحين في التعليم الثانوي أو العالي، ممن لم يستطيعوا الالتحاق به أو إكماله في سن مبكرة.

٣-تمكين الراشدين من رفع مستواهم المهاري وإثراء وقت فراغهم.

٤-الإسهام في رفع المستويات العامة للتعليم للشعب الإسرائيلي.

و جامعة كل شخص كغيرها من الجامعات المفتوحة تهدف إلى تهيئة فرص التعليم لأفراد الشعب الإسرائيلي غير القادرين - لأسباب متنوعة - على الدراسة النظامية المتاحة

في الجامعات التقليدية، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، مع إتاحة فرص الحصول على هذا التعليم العالي لهم، وهم في محال إقامتهم دون تركهم لوظائفهم.

إدارة الجامعة :

صارت الجامعة كيانا رسميا قانونيا كمؤسسة تعليمية لا تسعى إلى الربح بموافقة الحكومة على إنشائها في ١٤ إبريل ١٩٧٤م في تل أبيب.

ويأتي على قمة إدارة الجامعة مجلس للأوصياء. كما نص قانون إنشاء الجامعة على أن يعين لها مدير تنفيذي مسئول تعينه مؤسسة روتشيلد بعد استشارة وزارة التعليم والثقافة. وكان أول مدير لها (ماكس رو) مدير مؤسسة روتشيلد. ويعتبر المدير مسئولا إداريا وفنيا وأكاديميا عن الجامعة وله سلطاته التي تتوازى مع هذه المسئوليات.

وقد اهتمت إدارة الجامعة باختيار أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم. إذ أعلنت في الصحف الإسرائيلية ووسائل الإعلام الأخرى عن حاجتها إلى أعضاء، كما أرسلت إلى الجامعات الموجودة تطلب منها ترشيح من تراهم صالحين للعمل بهذه الجامعة.

وقد اختارت اللجنة المختصة التي ضمت أكاديميين معروفين مائة متقدم للمقابلة الشخصية من الحاصلين على درجة الدكتوراه من بين ٥٠٠ متقدم. وقد وقع الاختيار على اثنين وعشرين عضوا فقط بعد ذلك.

ومن منطلق ضآلة خبرة المرشحين للجامعة كأعضاء هيئة التدريس بفلسفة التعليم من بعد وفنياته، فقد صمم لهم برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع في تل أبيب في أغسطس ١٩٧٤م تحت إشراف أستاذ بجامعة ميتشجان بالولايات المتحدة ثم بالجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة.

وقد كان الهدف الرئيسي لبرنامج التدريب هو تقديم المتدربين من شباب الأكاديميين لنظم التعليم المفتوح بعامة، وللمهام المحددة التي ينبغي أن يؤدونها إذا التحقوا بجامعة كل شخص كأعضاء هيئة تدريس، وهي مهام مختلفة تماما عن مهام العمل الأكاديمي التقليدي.

وقد قسم المرشحون الاثنان والعشرون إلى فرق مقررات صغيرة، وفي الأسبوع الرابع من البرنامج كان على هذه الفرق أن تحاول أداء العمل المطلوب في وقت قصير وبمعدل قليل، وهذا العمل هو ما ينبغي عليهم أداؤه فيما بعد في فرق المقررات بالجامعة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان على كل متدرب - وفي خلال أسبوع من البرنامج - أن يدرس وحدة كاملة لمقرر للجامعة المفتوحة في موضوع أو مادة مختلفة عن تخصصه، بلغة أخرى كان عليه في أسبوع أن يؤدي دور الطالب في الجامعة المفتوحة. وكان عليه إخراج برنامج تليفزيوني مدته خمس دقائق..الخ. ذلك من مهام ومتطلبات يؤدونها تظهر استعداداتهم للعمل بجامعة للتعليم من بعد. والسؤال الهام هنا: ماذا كانت نتيجة هذا البرنامج التدريبي ؟

والإجابة؛ كانت النتيجة نجاح سبعة فقط من الاثنين والعشرين، عينوا بعد ذلك كأعضاء لهيئة التدريس. وإذا أردنا الدقة نقول إن المتقدمين كانوا ٥٠٠فرد، عين منهم فقط سبعة أفراد، وكان أساس الاختيار النجاح في برنامج الإعداد والتدريب فقط.

وإذا انتقلنا إلى تمويل الجامعة، فإننا ينبغي أن نقول إن إنشاء الجامعة قد تم بمقتضى عقد بين مؤسسة روتشيلد ووزارة التعليم والثقافة، تقوم هذه المؤسسة بمقتضاه بدفع كافة النفقات اللازمة للمشروع قدرت بخمسة ملايين دولار للثلاث السنوات الأولى، ويستمر المشروع في مرحلته التجريبية لمدة سبع سنوات من نشأته، ولذلك تقوم الحكومة بدءا من العام الرابع بتقديم تمويل لاستمرار العمل بالجامعة للفترة المتبقية.

وقد ذكرنا أن الجامعة مؤسسة تعليمية لا تسعى إلى الربح، ومن هنا فإن المصروفات الدراسية التي تتقاضاها الجامعة من طلابها تعتبر قليلة، إذا قيست بحجم ما تقدمه من خدمات تعليمية، وبما تتقاضاه الجامعات الأخرى.

القبول ونظام الدراسة:

ثار جدل كبير حول القبول بالجامعة عند بدء إنشائها، فقد نادى رجال التربية الإسرائيليون بأن الجامعة ينبغي أن تكون جامعة أكاديمية حقيقية. كما برز سؤال عما إذا كان على الجامعة أن تبدأ من القمة مباشرة كجامعة حقيقية أكاديمية، أو أن تبدأ من القاع كمؤسسة قبل أكاديمية، أو أنه ينبغي أن تبدأ من الوسط بإتاحة الفرصة أمام المعلمين للحصول على درجة علمية.

وقد طلبت مؤسسة روتشيلد رأي ب.س بريثويت *B.S. Braithx Waite* المستشار التعليمي للبنك الدولي كحكم في ذلك الأمر وقد رأى بريثويت أن الجامعة المقترحة ينبغي أن تكون جامعة حقيقية ، جامعة تتيح فرص اللقاء المباشر أيضا.

واستقرت الحال بالجامعة في النهاية على أن تكون ذات مستوى أكاديمي لا يقل عن الجامعات الأخرى. وهي كجامعة تهدف إلى تحقيق مبدأ التعليم المفتوح ينبغي ألا يكون للالتحاق بها أية شروط، ولذلك فهي لا تشترط في المتقدم للدراسة بها الحصول على أية مؤهلات *There Are Formal Entry Qualifications*.

ومن البرامج الرئيسية التي تقدمها الجامعة، برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ، وبرامج خاصة إعدادية قبل الأكاديمية، وبرامج مهنية تخطط بالاتفاق مع مركز التكنولوجيا التعليمية ووزارة العمل، وبرامج التعليم العام والتعليم المستمر.

ويحصل الدارس على درجة البكالوريوس بعد إتمام دراسة ثمانية عشر مقررا. وتستمر البرامج الأكاديمية عادة لمدة فصل دراسي مدته ١٨ أسبوعا، ويشمل ثنتي عشرة وحدة دراسية، يتطلب كل منها دراسة من ١٢-١٨ ساعة. ويدرس معظم الطلاب مقررا واحدا في الفصل الدراسي.

وتقدم الجامعة برامج لتأهيل المعلين للمستوى الجامعي، وتعطي أولوية في الالتحاق للمهاجرين الجدد ممن لهم خلفية تعليمية. وقد اشتمل برنامج الدراسة المقدم لهم على المواد الآتية : الرياضيات، والعلوم، والتكنولوجيا، والدراسات اليهودية، التي تشمل العبرية، والتاريخ اليهودي، والفكر اليهودي.

وتتنوع وسائط التعليم لتشمل المواد المطبوعة، وهنا تستخدم المراسلة بالبريد للتواصل مع الدارسين. كما تشمل الإذاعة والتليفزيون والتسجيلات الصوتية والمرئية. وهناك حقائب التجارب لبعض المواد الدراسية، والدروس التي تقدم في المراكز الدراسية ومن خلال التليفزيون. وقد يكون مجديا أن نتوقف قليلا عند التليفزيون كوسيط تعليمي.

إن الصلة الوثيقة بين الجامعة ومركز التكنولوجيا التعليمية التابع لمؤسسة روتشيلد يساعد على تقديم برامج تعليمية ناجحة باستخدام التليفزيون وغيره من الوسائط، عن طريق نشر وإخراج المواد السمعية البصرية وتسجيل المواد التعليمية على شرائط، إذ إن المركز يقوم بدور الوكيل للإخراج والإنتاج التليفزيوني ، مادة وتمويلا. ويعلن عن البرامج

التي تبث في الصحف الإسرائيلية كما تتيح الجامعة لطلابها التعلم من خلال الحاسب الآلي والإنترنت.

ويمكن للدارس الحصول على مجموعة المواد التعليمية للمقرر برسوم قليلة.

أما عن مراكز الدراسة، فقد استأجرت الجامعة ٢٥ مركزا للدراسة، وكل مركز مزود بمصادر للتعليم تشمل، مكتبة تضم المراجع الأساسية والكتب، ومعامل مجهزة، وتسهيلات للالتقاء بالأساتذة.

ويقوم الدارسون بطرق متعددة ، تشمل:

١-التقويم الذاتي بأسئلة تستخدم في توصيلها إلى الدارسين، وإعادتها إلى الجامعة ومراكزها.

٢-تعيينات يكلف بها أعضاء هيئات التدريس طلابهم ويصححونها إما بأنفسهم وإما بالحاسب الآلي.

٣-امتحانات نهائية تشرف الجامعة على عقدها وتصحيحها.

هذه هي جامعة كل شخص في إسرائيل، وقد ظهر من العرض السابق أهمية الإعداد الجيد والاستشارات العلمية، وهي من عوامل نجاح هذه الجامعة.